S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3004
15 August 1991

ARABIC

مجلس الأمن

AUG 20 1991

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة بعد الالف الثالثة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ ، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس :	السيد أيالا لاسو (اكوادور)
الاعضاء :	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد لوزنسكي
بلجيكا	السيد فان دايل
رومانيا	السيد فلورين
زائير	السيد لوكابو خابوجي نزاجي
زمبابوي	السيد مومبنغفوي
الصين	السيد لي داويو
فرنسا	السيد روشيرو دي لا سابلبير
كوبا	السيد الاركون دي كيسادا
كوت ديفوار	السيد بيتشيو
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد ريتشاردسون
النمسا	السيد هاينوتشي
الهند	السيد غاريخان
الولايات المتحدة الامريكية	السيد بيكرينغ
اليمن	السيد الاشطل

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

91-61099/A ١١٣٧ث (٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أودُّ أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلَيْ العراق والكويت يطلبان فيهما دعوتهما للمشاركة في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة ، أقترح ، بموافقة المجلس ، دعوتهما للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت ، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة في الميثاق وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن .

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد الانباري (العراق) والسيد أبو الحسن (الكويت) مقعدين على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تمَّ التوصل إليه في مشاوراته السابقة .

معروض أمام أعضاء مجلس الأمن الوثائق التالية : S/22559 وتتضمن تقريرا للأمين العام بتاريخ ٣ أيار/مايو ١٩٩١ عملا بالفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) ؛ والوثيقة S/22661 التي تتضمن رسالة مؤرخة في ٣٠ أيار/مايو موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن ؛ والوثيقة S/22792 وتتضمن تقريرا للأمين العام بتاريخ ١٥ تموز/يوليه عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٦٩٩ (١٩٩١) ؛ والوثيقة S/22799 وتتضمن رسالة مؤرخة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩١ وموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يحيل فيها تقريرا للمندوب التنفيذي للأمين العام بشأن الحاجات الإنسانية في العراق ؛ والوثيقة S/22761 ، وتتضمن رسالة مؤرخة في

٤ تموز/يوليه ١٩٩١ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام ؛ والوثيقة S/22871 ، وتتضمن تقريرا من الأمين العام بتاريخ ١ آب/أغسطس ١٩٩١ يحيل بموجبها خطة لرصد امتثال العراق للأجزاء ذات الصلة من الجزء جيم من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) والتحقق منه بشكل مستمر في المستقبل ؛ والوثيقة S/22872 وتتضمن مذكرة من الأمين العام مؤرخة في ١ آب/أغسطس ١٩٩١ يحيل بموجبها خطة لرصد امتثال العراق للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) والتحقق منه بشكل مستمر في المستقبل .

معروض أيضا أمام أعضاء مجلس الأمن مشاريع قرارات ثلاثة ترد في الوثائق التالية :

الوثيقة S/22940 ، وتتضمن نص مشروع قرار تم إعداده خلال المشاورات ؛

الوثيقة S/22941 ، وتتضمن نص مشروع قرار تقدمت به الدول التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلجيكا ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية . في الصفحة ٣ من النص العربي من هذه الوثيقة يلزم إجراء تصويب بسيط في السطر الثامن من الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ١ من المنطوق . والذي نصه :

(تكلم بالانكليزية)

"العراقيين وكذلك بكل ما هو ممكن عمليا وملائم من أعمال الإدارة المتصلة بهذا" .

(واصل الكلمة بالإسبانية)

ينبغي أن تكون هناك فاصلة بعد كلمة "العراقيين" . وفي الطبعات القادمة لهذا النص ستقوم الأمانة بالتصويبات اللازمة .

أخيرا ، معروض على المجلس الوثيقة S/22942 التي تتضمن نص مشروع قرار تم تقديمه من قبل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية .

المتكلم الأول في قائمتي ممثل الكويت . أعطيه الكلمة .

السيد أبو الحسن (الكويت) : إنه لمن دواعي سعادة وفد الكويت ، وسعادتي الشخصية أن نراك أيها الزميل الصديق مترأسا مجلس الامن خلال هذا الشهر . لقد عرفناك دبلوماسيا محنكا متميزا بحكمة ونزاهة وبعد نظر ، وهذه صفات ستكون للمجلس عونا ، ولنا ضمانا بنجاح مهمتك ، كما أن الكويت ممتنة لهذا الدعم ، والتأييد الذي وجدته من حكومتكم وشعبكم خلال محنتها وخلال سعيها المتواصل الى التخلص من آثار تلك المحنة . فلكم ولشعب إكوادور الصديق ولحكومتكم التقدير والعرفان .

كما يسر وفد بلادي أن يشكر سلفكم الزميل ريكاردو ألاركون دي كيسادا ، المندوب الدائم لكوبا على نجاحه في قيادة أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم .

يجتمع مجلسكم الموقر اليوم بعد مرور عام على يوم الثاني من آب/أغسطس ذلك اليوم الاسود والمشؤوم ، وبعد مرور أكثر من خمسة شهور على تحرير الكويت وأرضها الطاهرة من براثن قوى البغي والعدوان والطغيان . فليس من الغلو في شيء إذا استعدنا فداحة وخطورة الغزو العراقي اللاإنساني للكويت لما رافقه وصاحبه من قهر وحقد وتسلط وبطش ودمار ما تزال آثاره الجسيمة ماثلة للعيان يعاني منها يوميا شعب الكويت والعديد من سكانها من الجنسيات المختلفة التي كانت تتخذ من الكويت موطنا ومستقرا لقوتها ولقمة عيشها الكريمة والرغيدة . فلم يكن العدوان العراقي على الكويت لتسوية خلافات سياسية أو اقتصادية أو حدودية كما أدعى النظام العراقي بداية وإنما كان عملا توسعيا منهجيا مخططا له بكل وسائل الغدر والخديعة .

وفي ساعة المحنة والشدة التفتت الكويت ، الدولة المحبة للعدالة والسلام ، الى الشرعية الدولية ممثلة في مجلس الامن لنجدتها وانقاذها من كابوس الاحتلال

وجرائمه النكراء . وقد قام مجلس الامن بادارة الازمة الكارثة بكل قدرة وفعالية ومسؤولية اتسمت بها قراراته التي أصدرها لرد العدوان ومعالجة ذيول الازمة ووضع حد للمعتدي المغامر وإعادة الحقوق لاصحابها وللمواثيق هيبتها وللحدود حرمتها ولتعود الكويت كما كانت وكما أراد الله لها أن تكون حرة مستقلة ، واحة أمن ومنبرا للحرية والاطمئنان . والكويت اليوم التي بدأت مسيرة إعادة البناء للهياكل والبنيات الاساسية نتيجة ما ألحقه الغزو العراقي من دمار شامل تجد من الواجب عليها العرفان بالجميل ، ووفاء للمبادئ والقيم والمواثيق الدولية ، بأن تعرب عن امتنانها البالغ وشكرها العميق للدور الايجابي البارز الذي لعبه مجلس الامن وأعضاؤه الموقرين الذين ناصروا الحق وكذلك الدعم والتضامن الدوليين اللذين أبدتهما الاسرة الدولية لوضع حد للمعتدي المغامر وإنهاء الاحتلال الذي جثم على صدر الكويت سبعة أشهر وترك آثارا بعيدة المدى .

يجتمع مجلسكم الموقر للنظر في مشاريع قرارات ثلاثة تعالج في حقيقتها وفي مغزاها نتائج العدوان العراقي على بلدي الكويت ، هذا العدوان الذي نجح مجلسكم الموقر ومن خلال قراراته التاريخية ، وبالذات قراره ٦٨٧ (١٩٩١) أن يوقفه ، باستخدام القوة ضمن إطار الشرعية الدولية .

وصدر عن مجلسكم الموقر ، وبعد هزيمة النظام العراقي وانسحابه الاجباري من الكويت قراران هامان هما ٦٨٦ (١٩٩١) و ٦٨٧ (١٩٩١) عالجا النتائج التي خلفها العدوان ، والاحتلال العراقي لبلدي الكويت وهي نتائج أراد المجتمع الدولي ممثلا بمجلسكم الموقر أن يتحملها العراق بوعي وادراك ، لكي يقطع والى الابد دابر العدوان من جهة ، ولكي تحفظ حقوق الدول المعتدى عليها ، ولكي تسود شريعة الله التي قوامها العدل ولكي يطبق ميثاق الامم المتحدة الذي يرتب المسؤولية القانونية لكل تصرف على من قام به .

وتلخصت مطالب الكويت ومطالب مجلسكم الموقَّر ومطالب المجتمع الدولي من مجلسكم الموقر كأساس لرفع العقوبات الاقتصادية عن العراق في تحقيق الأمور التالية :

أولا ، الإعادة الفورية والشاملة لجميع الأسرى من كويتيين ومقيمين على أرض الكويت ؛

ثانيا ، التخلص من أسلحة الدمار الشامل ، بتدميرها أو جعلها غير ضارة ؛

ثالثا ، ترسيم الحدود بين الكويت والعراق بموجب اتفاقية ١٩٣٢ ؛

رابعا ، قيام العراق بإعادة جميع الممتلكات التي سرقها النظام الغازي وجيشه من الكويت ؛

خامسا ، دفع التعويضات عن الخسائر والأضرار التي لحقت بالكويت وبالمقيمين بها .

لقد قبل النظام العراقي تلك المطالب ، من خلال قبوله لقرارات مجلس الأمن وبالذات القرارين ٦٨٦ (١٩٩١) و ٦٨٧ (١٩٩١) ذات الصلة وانتظرنا جميعا نترقب التنفيذ الكامل ، لكن النظام العراقي يبدو أنه لم يتعلم من الدرس والتجربة التي مرّ بها ولم يقدّر بعد جدية مجلسكم الموقَّر ، والمجتمع الدولي في تنفيذ قراراته ، وفي عدم ترك سابقة خطيرة في العلاقات الدولية من خلال سماحه لمعتد ، وبعد هزيمته أن يجني ثمار عدوانه أو بعدم تحميله نتيجة عدوانه . فمضى ورغم ما حل بالشعب العراقي ، وبالاقتصاد العراقي مضى مستمرا في سياسة الخداع والتضليل والتهرب من الالتزامات والتنصل من الوعود ، ونكث التعهدات واستخدم الحجج الواهية وعاد إلى ابتكار المسبّبات الكاذبة تبريرا لتصرفاته ، وإحدى النتائج هي كما يلي :

إن ألفين وأربعمائة وتسعة وسبعين أسيرا كويتيا وغير كويتي يأتون من ثلاث عشرة دولة ما زالوا يرزحون في سجون النظام العراقي ، ويحرمون من أبسط حقوقهم ، التي أكدها قرارا مجلس الأمن ٦٨٦ (١٩٩١) و ٦٨٧ (١٩٩١) بالعودة الفورية إلى الكويت ويستخدمهم النظام العراقي عن سوء تقدير واستهتار كوسيلة ضغط مستقبلية ، وكسلعة ووسيلة ابتزاز . إنه قصور في النظر ، وإساءة لاحتساب العواقب ، ومن يدفع الثمن

الآن ؟ إنهم أولئك الاسرى الابرياء والشعب العراقي الذي يتصرف نظامه بمقدراته بمثل هذا التصرف ، هذا النظام الذي يعلم علم اليقين أن رفع العقوبات الاقتصادية عنه إنما هو متوقف على جملة التزامات على رأسها إعادة الاسرى إلى الكويت ، وذلك بموجب الفقرة ٣١ والفقرة ٣٠ من منطوق القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

إن النظام العراقي واستمرارا في نهجه المضلل يزعم بأنه مستعد لإعادة حوالي ثلاثة آلاف وأربعمائة كويتي وأن الحكومة الكويتية ترفض ذلك . وهذا بحد ذاته كذبة كبرى ، فالنظام العراقي في الوقت الذي تجاهل فيه تماما القوائم المفصلة المتضمنة لأسماء الاسرى والمفقودين الحقيقيين من الكويتيين وغير الكويتيين ، تلك القوائم التي سُلمت للجنة الدولية للصليب الاحمر الذين تسعى اللجنة مشكورة للوقوف على حالتهم وأوضاعهم دون أي تجاوب من النظام العراقي رغم أننا أبلغنا اللجنة الدولية للصليب الاحمر حتى عن أماكن تواجد عدد كبير من أولئك الاسرى وذلك من خلال المعلومات التي تسلمنا من الاسرى الذين تم إطلاق سراحهم قبل وقف إطلاق النار . ففي الوقت الذي تجاهل فيه تلك القوائم ظهر علينا بادعاء أن هناك كويتيين وغيرهم ممن أسروا وهو مستعد لإعادتهم ، لكن الكويت لا ترغب في عودتهم . هذا ما يقوله النظام العراقي وحقيقة الأمر هي كما يلي :

أولا ، إن النظام العراقي يتعمد الخلط بين مفهوم الاسرى ومفهوم "لمّ الشمل" ، كما يخلط بين الاسرى ومن كانوا في العراق عند نشوب القتال في ١٧ كانون الثاني/يناير الماضي . فلمّ الشمل لا علاقة له على الإطلاق بمن أسر على أرض الكويت خلال الاحتلال وعودة من منعهم نشوب القتال من العودة إلى الكويت لا يعتبرون أسرى . ولقد عاد منهم جميع الكويتيين .

ثانيا ، إن النظام العراقي يريد أن يبعث عملاء وزبانية له يزرعهم في الكويت لتنفيذ مخططاته الشريرة تحت ستار الاسرى أو لمّ الشمل .

ثالثا ، إن هناك كثيرا من العراقيين وغيرهم يرغبون في الهرب من جحيم النظام العراقي ، فيتقدمون الآن إلى اللجنة الدولية للصليب الاحمر على أنهم أسرى أو "لمّ الشمل" ، بعد أن يتخلصوا من أوراقهم الثبوتية .

رابعا ، إن الحكومة الكويتية استلمت من اللجنة الدولية للصليب الاحمر القائمة التي يدعي النظام العراقي أنها لاسرى كويتيين وغيرهم ، أسروا من الكويت خلال العدوان والاحتلال العراقي . ولقد تمت مراجعة تلك الكشوف والاسماء الواردة بها مع السجل السكاني لدولة الكويت والمودع منه نسخة لدى الامم المتحدة بموجب قرار مجلسكم الموقر ٦٧٧ (١٩٩٠) وهو يحمي جميع من كان على أرض الكويت لغاية يوم الاول من آب/أغسطس عام ١٩٩٠ ، ولم نجد من بين كل تلك الاسماء التي يدعيها النظام العراقي أنهم لكويتيون أسروا إلا ٢٥٢ اسما تم قبولهم على الفور ليعودوا إلى الكويت .

وتبقى بذلك أيها السيد الرئيس الحقيقة ناصعة إن النظام العراقي وعلى عهده يستهين بالإنسان وحقوقه وكرامته ، حتى وإن ظل شعبه هو يدفع الثمن جوعا ومرضا .

إنني أناشد مجلسكم الموقر ، والمجتمع الدولي كله أن يضغط على النظام العراقي لإطلاق سراح أولئك الابرياء ، وليقل مجلسكم الموقر للنظام العراقي "أطلق سراح أولئك الابرياء ، سيكون ذلك فائدة لك أيها النظام ولمصداقيتك وسيكون فائدة لشعبك وسيكون سببا لتخفيف العقوبات عليك" .

هناك نموذج آخر من نماذج التضليل والخداع والتهرب من الالتزامات ، التي يقوم بها العراق الآن في اتسخفاف واضح لقرارات مجلسكم ، وهو موضوع الكشف عن إمكانياته وقدراته ومخزونه من أسلحة التدمير الشامل من نووية وكيميائية وبيولوجية ولم يقم بالكشف عن تلك القدرات والإمكانيات إلا بعد أن تم تهديده باستخدام الصلاحية الموجودة لدى مجلس الأمن في قراره ٦٧٨ (١٩٩٠) ، أي استخدام القوة العسكرية ورغم ذلك فلا تزال اللجان الدولية تعلن عن دلائل جديدة على المراوغة العراقية وعلى عدم التعاون الكامل ولعلكم جميعا تتابعون يوميا تطورات هذا الموضوع ودلائل فقدان النظام العراقي لمصداقيته ولثقة المجتمع الدولي بتعهداته .

ونتساءل جميعا ، ألا يعلم النظام العراقي ارتباط تنفيذ العراق لهذه الالتزامات برفع العقوبات الاقتصادية عنه ؟ ألم يقبل ذلك التعهد كأساس للتوصل إلى وقف إطلاق النار ؟ هل إلى هذه الدرجة يستهين النظام العراقي بشعبه وبمقدراته ويقبل ما يمر به الآن وذلك رغبة في الحفاظ على أسباب العدوان والتوسع والبطش ، ليس فقط ضد جيرانه ، إنما ضد شعبه الأعزل المسكين أيضا ؟

قصارى القول إن قبول العراق بقرارات مجلس الأمن أمر لا يمكن الوثوق به ما لم يرافقه ويصاحبه الضمان والوسيلة التي تقود لتطبيق قرارات الشرعية الدولية بدقة وأمانة . فلقد سبق أن نبهنا من هذا المنبر إلى ضرورة الحذر من الوثوق بالأقوال المجردة لذلك النظام وقبوله على الورق بقرارات مجلس الأمن فالمتتبع لتقارير الأمم المتحدة يجد نفسه في حيرة ودهشة من المفارقة والهوّة الكبيرة بين أقوال ذلك النظام وأفعاله وممارسات أجهزته التنفيذية . لقد بات واضحا من خلال التجربة أن النظام العراقي لا يفهم سوى لغة القوة كلغة التخاطب الوحيدة لمراقبة حسن سلوكه وتصرفاته غير المسؤولة .

إن سياسات حاكم العراق التي أدت إلى الكارثة ما زالت مستمرة بالرغم من هول الكارثة والخسائر البشرية المروعة والمادية الفادحة التي تسببت بها والتي كانت وما زالت وراء مأساة شعب العراق وجنوح قادته عن خط الصواب وتعرّض شعبه المستمر

لبطش قوات النظام وطائراته السمتية ودباباته التي تقتل أبناء ذلك الشعب في أهوار الجنوب وجبال الشمال في العراق .

أما على أرض الكويت فنجد حقول النفط المشتعلة التي دمّرتها قوات الاحتلال قبل انسحابها وتقهقرها تطلق سمومها وتنفث نارا وأحقادا بعد ما كانت هذه الحقول والآبار تشكل منبعا للخير ومصدرا للرزق للإنسان الكويتي والعديد من الجنسيات الأجنبية القاطنة بالكويت . إن حجم المرارة والمحنة لكبير ومتفاقم . هو ذلك ما يشعر به الكويتيون اليوم من جرائم الحرب الفظيعة التي اقترفها النظام الحاكم في العراق ضد الكويت وشعبها وساكنيها من مختلف الجنسيات . هذه الجرائم تعد وتندرج ضمن إطار اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨ ، والتي نصت صراحة على ضرورة التعاون الدولي لإنزال العقوبة الفعالة لمثل هذه الجرائم ، وذلك تفاديا لتكرار وقوعها وحماية لحقوق الإنسان وتوطيدا للتعاون بين الدول وتقريرا للسلم والأمن الدوليين . ويحدونا الأمل أن يتمكن مجلس الأمن أو أحد أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة ، بتفويض من هذا المجلس من التحقيق في الجرائم التي ارتكبها واقترفها النظام العراقي باحتلاله الكويت وقهر شعبها ، والتخريب المتعمد للبيئة ، وذلك باعتبارها جريمة من جرائم الحرب المخلة بالسلم والمرتكبة ضد الإنسانية والتي تعد من أخطر الجرائم في القانون الدولي التي لا يمكن السكوت عنها أو تجاهلها . وليس هنا مجال سرد جرائم النظام العراقي التي اقترفها بحق الكويت وشعبها والشعب الخليجي ومن ثم الملايين في كل مكان من الذين تضرروا من جراء تصرفاته الطائشة . إننا مطالبون بتعرية مواقفه من نكث العهود والتملص من الالتزامات وقرارات الشرعية الدولية .

لذا ، نرى أنه من المهم أن يبقى مجلسكم الموقر يراقب عن كثب سلوك هذا النظام المتمرد على الشرعية الدولية . فمن الضروري بمكان أن يقوم مجلسكم الموقر بالمراجعة المستمرة لالتزامات العراق ، كما طالبت بها الفقرة ٢١ من منطوق القرار

٦٨٧ (١٩٩١) التي تطلب من مجلسكم أن يستعرض كل ستين يوما سياسات وممارسات حكومة العراق بما في ذلك تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة . إن الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن بموجب قراراته المتصلة بذلك ليست حربا على العراق ولم تأت من فراغ ، بل إنها عمل جماعي مشروع بموجب الميثاق يتم تطبيقه ضد عضو في المجتمع الدولي انتهك نظامه وقراراته واستمر طوال أربعة أشهر في تعنته ورفضه الامتثال والانصياع لقرارات الشرعية الدولية والتعامل معها . وترى الكويت انه من المفيد ، بل الضروري ، أن يقوم مجلس الأمن بالمراجعة الدقيقة لكل خطوة قبل رفع الحظر الاقتصادي المفروض على النظام العراقي . فلا بد من التدقيق في المعايير الموضوعة لربط رفع الحظر المفروض على ذلك النظام بمدى التزامه وتنفيذه لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومدى استجابته لجهود ومساعي الأمين العام وأجهزة الأمم المتحدة المعنية ، لخلق السلام وتحقيق الاستقرار وإشاعة الأمن في منطقة الخليج على أساس الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات مجلس الأمن .

لقد عرّض النظام العراقي السلم والامن الدوليين في منطقة الخليج وفي العالم للخطر وسيظل هذا الخطر قائما ولن تستقر المنطقة ما دام هذا النظام قائما في السلطة دون مراقبة دولية فعّالة لتصرفاته وسلوكه العدواني والانتقامي . فالعقوبات المفروضة لا يمكن تخفيفها أو رفعها ما لم يمتنع النظام العراقي عن سلوكه في التحايل والكذب وخرق قرارات المجتمع الدولي .

ليس بوسع الكويت اليوم إلا أن تأمل من أن يكون اجتماعكم هذا ، بما سيتمخض عنه من قرارات ، بارقة أمل وسبيلا لإنهاء محنة الاسرى والمحتجزين من الكويتيين وغيرهم ؛ وأن يسفر عن عمل إيجابي بدعم مساعي الامين العام واللجنة الدولية للصليب الاحمر ، سيما وأن احتجاز اسرى ابرياء كرهائن دون ذنب اقترفوه وفي ظروف سيئة وغير آمنة لامر يعد من أكبر الكبائر والجرائم في حق الإنسان والإنسانية في عالمنا المعاصر . قضية الاسرى والمحتجزين هي مسألة حيوية لا تهم الكويت والكويتيين وحدهم فحسب ، وإنما هي مسألة لها أبعاد حضارية وأخلاقية وقانونية تهم المجتمع الدولي بأسره . إن عائلات وأقرباء ومحبي وأصدقاء أكثر من ألفين وأربعمائة شخص يتطلعون الآن إليكم وإلى تعهداتكم تجاه اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة .

إن مجلسكم الموقر يصيغ الآن تاريخا . إنه يشيّد معالم النظام الدولي الجديد المبني على العدل وعلى سيادة القانون والالتزام بمواثيق الشرعية الدولية .

إننا نقول إن هدف الميثاق في ديباجته بدأ يتحقق ، ذلك الهدف الذي يسعى إلى إنقاذ الاجيال القادمة من ويلات الحرب .

وليكن الله لنا ناصرا ومعينا . ولندعو الله معا : اللهم فك كل أسير اللهم فك كل أسير اللهم فك كل أسير . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل الكويت على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ . المتكلم التالي ممثل العراق وأعطيه الكلمة .

السيد الانباري (العراق) : سيدي الرئيس ، اسمحو لي في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . وكما هو معروف عنكم فإننا على ثقة بأن إدارتكم ستكون نموذجا للإدارة الحكيمة العادلة والدبلوماسية الكفؤة . كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لاعبّر عن تقديري وشكرى لسلفكم السفير الاركون دي كيسادا ، ممثل كوبا ، الذي تولى رئاسة المجلس في الشهر الماضي .

قبل أن أبدأ كلمتي لا بد أن أقول بأن ممثل النظام الكويتي الذي سبقني في الكلام استعمل كعادته كلمات بذيئة وكاذبة ؛ ولكني لن أرد عليه حيث لا أسمح لنفسي بالهبوط إلى مستواه أولا ، ولأن أكثر ما ورد في مناحته المملة لا علاقة له بالمواضيع المطروحة على جدول أعمال المجلس .

كما هو معروف هناك ثلاثة مشاريع قرارات معروضة أمام المجلس في هذه الجلسة . وبودي أن أوضّح موقف حكومتي إزاء كل واحد من هذه المشاريع الثلاثة ، إلا أني حرصا على وقت المجلس وعدم إطالة الوقت فسوف أوجز رد حكومتي أو بيان موقف حكومتي بالنسبة إلى اثنين من المشاريع وهما مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22940 وكذلك مشروع القرار الثالث الوارد في الوثيقة S/22942 . ولكني سوف أطلب في وقت لاحق نشر النص الكامل لرد حكومتي بالنسبة لهذين القرارين باعتبارهما وثائق رسمية من وثائق مجلس الامن .

بإيجاز إن موقف حكومتي إزاء مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22940 هو كالتالي : إن عوائد العراق من العملات الأجنبية تعتمد بالدرجة الرئيسية على صادراته النفطية . إن المستوى السنوي لهذه الصادرات لن يكون خلال السنوات الخمس القادمة حسب الطاقة الإنتاجية للحقول العراقية . كما لن يكون حسبما سبق أن قررته منظمة الاوبك في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وذلك بسبب الدمار الذي ألحقه القصف الجوي بالمرافق النفطية الإنتاجية والتصديرية . لذا فإن من المتوقع أن تكون عوائد العراق من صادراته النفطية خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ هي ٦٤,٢ مليار دولار . على أساس تصدير ٦٠٠ ٠٠٠ برميل للمتبقي من عام ١٩٩١ بسبب الاضرار الجسيمة التي أصابت المنشآت

النفطية ، وتصدير مليوني برميل يوميا عام ١٩٩٢ ثم ، ولنكن متفائلين ، قد يرتفع إلى ٢,٨٥ مليون برميل عام ١٩٩٣ و ٣,٩ مليون برميل يوميا عام ١٩٩٤ .

وهذه الارقام تفترض رفع الحصار الكامل عن صادرات العراق النفطية واستيراداته للمعدات وغيرها من مستلزمات إنتاج وشحن وتصفية النفط . أما الصادرات غير النفطية فهي كما هو معروف محدودة جدا ولا يتوقع أن تتجاوز مبالغها خلال السنوات الخمس ١٩٩١ حتى ١٩٩٥ أكثر من ٩٣٠,٥ مليون دولار .

إن نظرة متفحصة للفجوة بين المتطلبات والإيرادات المتوقعة من النقد الاجنبي توضّح عجزا سوف يبلغ مجموعه المتراكم للسنوات الخمس المقبلة ١٤٩,٢ مليار دولار . وبمعدل سنوي يقدّر ب ٢٩,٣٨ مليار دولار خلال نفس الفترة ؛ علما بأن العجز في عام ١٩٩١ يتوقع أن يبلغ ٤٧,٨ مليار دولار . ويعود سبب زيادة حجم هذا العجز عن معدله السنوي إلى ضخامة حجم الاقساط عن الديون المستحقة في هذا العام مع السنوات السابقة ، وذلك لكون هذه الاقساط تشمل جميع المبالغ المستحقة عن عام ١٩٩١ والسنوات السابقة والتي لم يتم الاتفاق على تاجيلها أو طريقة تسديدها . إن ضآلة عوائد صادرات العراق المتوقعة خلال السنوات الخمس القادمة يجعلها لا تغطي الحد الادنى من التزاماته المالية والخارجية واحتياجاته من الغذاء والدواء فقط . فكيف إذا استقطعنا منها نسبة قد تصل إلى ٣٠ في المائة ؟

استنادا إلى التقديرات المشار إليها آنفا التي تعكس بوضوح العجز الهائل والفجوة الكبيرة بين الالتزامات المالية للعراق عن ديونه الخارجية واستيراداته الاساسية من جهة وإيراداته المحدودة والمتوقعة من صادراته خلال عام ١٩٩١ وبصورة خاصة السنوات اللاحقة من جهة ثانية ، واستشهادا بما توصل إليه السيد اهتساري وكيل الامين العام للامم المتحدة المبعوث إلى العراق حيث ذكر في تقريره ما نصه :

"فقد جلب الصراع الذي حدث مؤخرا نتائج تشبه أحدث يوم القيامة على الهياكل الاساسية الاقتصادية ... أما الآن فإن معظم الوسائل الداعمة للحياة الحديثة قد دمرت أو أصبحت هزيلة لقد أُعيد العراق إلى عصر ما قبل الثورة الصناعية وسيظل كذلك فترة من الزمن" . (S/22366 ، الفقرة ٨)

لذا فإن العراق بموارده المالية الحالية والمتوقعة خلال عام ١٩٩١ والسنوات اللاحقة ليس بمقدوره لوحده استعادة الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة قبل احداث ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وإن جهودا عالمية مكثفة ينبغي أن توظف نحو تعويضه عن الاضرار المجحفة التي ألحقها القصف الجوي لمنشآته المدنية وبنيته الاقتصادية لكي تتم مساعدته في تسريع العودة إلى الوضع الطبيعي .

لذلك فإن حكومتي قد طلبت منحها فترة إمهال قدرها خمس سنوات ، وهذا الإمهال يمكن استنتاج ضرورته استنادا إلى منطلقات تقرير الامين العام حيث اعتمد المؤشرات الاقتصادية التي افترض أنها ستتحقق عام ١٩٩٣ ، علما بأن الاضرار التي ستتضاعف منذ الآن وحتى عام ١٩٩٣ بسبب استمرار الحصار الاقتصادي من شأنها أن تجعل التقديرات المذكورة أعلاه أسوأ بكثير مما ذكرناه .

الواقع أن منطلقات تقرير الامين العام المعروض أمامكم تستلزم تأجيل الاستقطاعات لغاية عام ١٩٩٣ على الاقل ، حيث أن عوائد العراق النفطية خلال المتبقي من عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٢ ستكون بحدود ١٣ مليار دولار فقط .

إن هذا يعني أن إجمالي عوائد العراق من النفط خلال هاتين السنتين هي أقل بكثير من المطلوب لسد الاحتياجات الاساسية فقط والمقدّرة بـ ١٦ مليار دولار لنفس السنتين .

مع أن المجال لم يفسح حتى الآن ، ونحن في النصف الثاني من عام ١٩٩١ ، لتصدير العراق للنفط أو منتجاته ، وكذلك لا يزال الحصار الاقتصادي المشدد قائما والارصدة العراقية في الخارج مجمّدة رغم قرار لجنة المقاطعة ورسالة رئيس اللجنة التي رفعت نظريا الحظر عن تلك الارصدة ، ولكنها تركت الحرية للدول التي توجد فيها الارصدة العراقية في الإبقاء على الحظر عليها .

وفي ضوء جميع الحقائق المبينة أعلاه والتي يمكن لاي طرف منصف أن يتحقق منها بكل موضوعية فإن العراق يطلب مهلة من أجل مواجهة المشكلات الكبيرة التي تخنق اقتصاده وتهدد بإضعاف الشعب العراقي وأجياله القادمة . وكذلك يطلب العراق تخفيف الحد الاعلى لنسبة الاستقطاع بما لا يتجاوز الـ ١٠ في المائة من مجموع عوائده النفطية .

شكرا لإصغائكم لبيان موقف حكومتي إزاء مشروع القرار الاول المتعلق بصندوق التعويضات .

واسمحوا لي الآن أن أبين بتفصيل موقف حكومتي إزاء مشروع القرار الثاني الوارد في الوثيقة S/22941 . إن مشروع القرار المعروض أمامكم ، رغم أنه يزعم بأنه يستهدف مواجهة المتطلبات الإنسانية للشعب العراقي ، في الواقع يعد من أخطر القرارات التي أصدرها مجلس الامن منذ نشوب ما يسمى بأزمة الخليج . لذا اسمحوا لي أن أستعرض أولا التطورات المتعلقة بمواجهة المتطلبات الإنسانية للشعب العراقي وبعدها سأوضح موقف حكومتي إزاء المضاعفات السياسية الخطيرة التي يستهدفها المشروع ثم أبدي ملاحظات العراق الفنية على مختلف بنود المشروع .

(أ) المتطلبات الإنسانية للشعب العراقي : تتذكرون أن البعثة التي أوفدها الامين العام للفترة ١٠ - ١٧ آذار/مارس ١٩٩١ برئاسة وكيل الامين العام السيد مارتي اهتساري وضمت ممثلين عن وكالات الامم المتحدة المتخصصة وغيرها من المنظمات والبرامج ذات العلاقة قد أكدت بتقريرها S/22366 المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ١٩٩١ ما يلي :

"ينبغي أن تكون هناك تعبئة كبرى ونقل للموارد لمعالجة جميع جوانب هذه الأزمة العميقة في ميادين الزراعة ، والأغذية ، والمياه ، والمرافق الصحية ، والصحة العامة" . (الفقرة ٣٧)

وقد انتهى التقرير إلى القول :

"ومما لا شك فيه أن الشعب العراقي قد يواجه في القريب العاجل بكارثة محدقة أخرى يمكن أن تشمل الأوبئة والمجاعة ، إذا لم يتم بسرعة تلبية الاحتياجات الضخمة من الوسائل التي تبقي على حياة البشر . ولم تبق سوى أسابيع قليلة على حلول الصيف الطويل ، الذي كثيرا ما تصل فيه درجات الحرارة إلى ٤٥ بل حتى ٥٠ درجة مئوية (١١٣-١٢٢ درجة فهرنهيت) . إن الوقت المتاح قصير" . (المرجع نفسه)

رغم كل هذه التحذيرات فلم يتخذ أي إجراء إنساني لحد الآن . صحيح أن المجلس أصدر قراره ٦٨٧ (١٩٩١) في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ الذي أخذ بنظر الاعتبار توصيات بعثة الأمم المتحدة في فقرته ٢٠ حينما أعفى المواد الغذائية من إجراءات المقاطعة ونص على تسهيل وتسريع موافقة اللجنة على استثناء المواد الاساسية المدنية التي ورد ذكرها في تقرير بعثة الأمم المتحدة .

كما نص القرار المذكور في فقرته ٢٣ على أن للجنة المقاطعة أن توافق على استثناءات من حظر استيراد المواد والمنتجات من العراق وذلك لغرض توفير المصادر المالية الكافية للعراق لاستيراد المواد المعفاة من المقاطعة وغيرها من المواد التي توافق اللجنة على استيرادها من قبل العراق . مع هذا فقد تعذر على العراق كما تعذر على لجنة المقاطعة ممارسة صلاحياتهما المنصوص عليها في الفقرتين ٢٠ و ٢٣ من القرار وذلك بسبب الموقف التعسفي الذي أصرت عليه أقلية قليلة من أعضاء لجنة العقوبات .

كما نص القرار ٦٨٧ (١٩٩١) في فقرته رقم ٢١ على أن يقوم المجلس بإعادة النظر في الفقرة ٢٠ من القرار كل ستين يوما بهدف إلغاء أو تقليل الحظر المنصوص عليه في تلك الفقرة .

ورغم مرور أكثر من ١٣٠ يوما على صدور القرار ٦٨٧ (١٩٩١) فإن المجلس لم يجتمع لكي يعيد النظر في إجراءات الحظر ولكي يعطي المجال لأعضاء المجلس وللعراق لبيان ما نفذه من قرارات وما هو بحاجة إليه وما يجب اتخاذه وإنما اكتفى المجلس بمشاورات غير رسمية أصدر بعدها رئيس المجلس بيانا رئاسيا يشير إلى عدم اتفاق أعضاء المجلس على قرار ما . وهنا أرجع فأشير إلى أن عجز المجلس عن الاجتماع بهدف إعادة النظر في إجراءات المقاطعة واتخاذ القرار المطلوب يعود أيضا إلى موقف أقلية قليلة من أعضائه تحرص على عدم السماح للعراق بالتمتع بالاستثناءات المشار إليها في الفقرتين ٢٠ و ٢٣ كما تحرص هذه الاقلية القليلة على عدم السماح للدول الاعضاء الاخرى في المجلس المؤيدة لرفع الحظر ببيان رأيها رسميا وتسجيل مواقفها علنيا .

إن الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) تقضي في الواقع برفع الحصار كليا متى ما أقر مجلس الامن تقرير الامين العام حول صندوق التعويضات وهو ما تحقق فعلا ومتى ما تحقق الشرط الثاني وهو أن يقر المجلس بأن العراق قد أكمل جميع الاعمال المطلوبة منه في الفقرات ٨-١٣ من القرار نفسه وهو ما حصل في الواقع وتم إبلاغه للمجلس من قبل العراق . مع هذا ، فإن الاقلية القليلة في المجلس تحول دون أن يعلن المجلس قراره بتحقق الشرط الثاني اللازم لإلغاء جميع اجراءات الحصار المفروض على العراق بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) الصادر في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

إزاء هذا الوضع ، تقدم العراق بطلب الى لجنة المقاطعة بموجب رسالة ممثليته رقم ١٤٧/٣/١ بتاريخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ طالبا رفع الحظر المفروض على الاموال العراقية المودعة في البنوك الامريكية والبريطانية وغيرها من الدول الاجنبية والبالغ مجموعها كما هي في ٣١ آذار/مارس ١٩٩١ ما مقداره ٣ بلايين و ٧٥٣ مليون دولار لغرض شراء الغذاء والدواء والمواد المدنية الاساسية . إلا أن اللجنة في الوقت الذي أقرت جواز إطلاق مثل هذه الارصدة فإنها أكدت بأن الدول التي توجد فيها أرصدة عراقية غير ملزمة برفع التجميد عن هذه الارصدة مما أدى عمليا الى الإبقاء عليها وحرمان العراق من الاستفادة من أرصدته لغرض تفادي المآسي والاخطار التي أبرزها تقرير بعثة الامم المتحدة .

إن هذه الدول ، التي أبقت على الارصدة العراقية مجمدة ، تقوم بذلك لاسباب سياسية خاصة بها لا علاقة لها بمجلس الامن وقراراته .

كما قام العراق في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٩١ بالطلب من لجنة المقاطعة بالسماح له بتصدير كميات من النفط لتوفير مبلغ بليون و ٣٠٠ مليون دولار استنادا الى الفقرة ٢٣ من القرار إلا أن اللجنة لم تبت في الموضوع ثم كرر العراق طلبه في ٩ تموز/يوليه ١٩٩١ للسماح له بتصدير كميات من النفط لتوفير مبلغ ١,٥ بليون دولار لنفس الغرض ، إلا أن اللجنة فشلت مرة أخرى في الوصول الى اتفاق بالاجماع فوضع الطلب على الرف . وقد عاود العراق الطلب من اللجنة للموافقة على تصدير كميات من النفط

لغرض استيراد المواد الغذائية المتعاقد عليها مع الشركات الدولية مع بيان كميات وأسعار المواد المذكورة إلا أن اللجنة مرة أخرى فشلت في الوصول الى اجماع حول الطلب فوضع على الرف .

إن تجميد الفقرات ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) التي تقضي كل واحدة منها بالسماح باستثناءات من اجراءات الحصار أو الغائه كله قد تم بفضل مواقف أقلية قليلة لا تتجاوز في الواقع دولة واحدة زائدا ثلاثة . كما يعود الفضل الى هذه الاقلية نفسها في شل عمل لجنة المقاطعة . ولهذه الاقلية أيضا فضل تعجيز اللجنة عن اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير بعثة وكالات الامم المتحدة التي رأسها المندوب التنفيذي للامين العام الامير صدر الدين أغاخان الواردة في الوثيقة S/22799 والمؤرخة في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩١ إثر زيارتها للعراق خلال الفترة ٢٩ حزيران/يونيه حتى ١٣ تموز/يوليه الماضي .

إن تقرير البعثة يمثل أحدث تقرير تصدره وكالات وبرامج الامم المتحدة الإنسانية ويتضمن أدق المعلومات والاحصائيات ضمن صفحاته الـ ٥٩ . اسمحوا لي أن أقتبس بعضا من فقرات التقرير المذكور . في الفقرة ١٣١ تقول :

(تكلم بالانكليزية)

"لقد رأينا بأعيننا المشاهد التي أُبلغ عنها بالتفصيل بالفعل : والأطفال المصابون بسوء التغذية . ولا يعدو تقريرنا بالضرورة سوى أن يكون صورة في حينها ، سريعة التقادم ، ومع ذلك يظل إلحاح الإغاثة من المعاناة قائما . وعلاوة على ذلك ، تتحدث الاحصاءات القاسية عن نفسها . فالاوضاع خطيرة بالفعل في جميع القطاعات الاساسية التي جرى تقييمها ولا يمكن إلا أن تزداد سوءا في الاسابيع المقبلة . ولا بد أن نحرز تقدما على جانب من الاهمية لتفادي وقوع الكارثة التي تلوح في الافق" . (S/22799)

(واصل الكلمة بالعربية)

كما أضافت البعثة في الفقرة ١٣٧ من تقريرها :

(تكلم بالانكليزية)

"وقد تناولت البعثة الاحتياجات الإنسانية الحالية في العراق وانتهت الى أن حجمها الضخم يتطلب تمويلا يتجاوز المعونة الدولية والمسكنات القصيرة الأجل ولا يمكن الوفاء بها إلا من الموارد الخاصة بالبلد . واستنادا الى مداولاتنا واجتماعاتنا مع السلطات العراقية ، يبدو أن من الممكن عمليا بدء ترتيبات تُقدم بموجبها طلبات العراق للاستيراد لتلبية الاحتياجات المجملة في هذا التقرير الى الأمم المتحدة وتخضع لرصد مناسب . ولا تدعو الحاجة الى تحديد الالية الدقيقة هنا . ومن شأن الصيغة المتفق عليها أن توفر سجلات واضحة لجميع المعاملات التي تقدم الى المنظمة" . (المرجع نفسه)

(واصل الكلمة بالعربية)

وأخيرا لا بد لي من تذكير المجلس الموقر بما ورد في الفقرة ١٣٨ من التقرير لأن المشروع المعروض أمامكم يسير بعكس الاتجاه الذي يدعو اليه التقرير :

(تكلم بالانكليزية)

"ويبقى مبدأ إنساني أساسي يتمثل في أنه لا ينبغي أن يكون المدنيون الابرياء - وقبل كل شيء الاضعف - رهائن للاحداث التي تخرج عن ارادتهم . فهؤلاء الذين لحق بهم بالفعل خراب الحرب لا يمكن أن يستمروا في دفع الثمن لإحلال سلم مر . وهو سلم سيثبت أيضا أنه هزيل إذا ولّدت الاحتياجات التي لم تلب يأسا متزايدا . وإذا كانت حالات التشريد الجديدة لسكان العراق ناجمة عن الجوع والمرض ، وإذا جرى البحث ثانية عن الإغاثة عبر الحدود الوطنية ، سيتعرض استقرار المنطقة مرة أخرى للخطر مع حدوث نتائج لا يمكن التنبؤ بها . وتتلاقى المصالح الإنسانية والسياسية في تفادي وقوع كارثة . ومن الواضح أنه يتحتم الوفاء بصفة عاجلة ب "الاحتياجات المدنية الاساسية" للعراق وكفالة الاتفاق بسرعة بشأن الالية التي يتعين أن يستخدم بها العراق موارده الخاصة لتمويلها على نحو يرضي المجتمع الدولي" . (المرجع نفسه)

(واصل الكلمة بالعربية)

ولكن ، مع الاسف الشديد ، فقد نجحت الاقلية القليلة في لجنة المقاطعة في شل أعمال اللجنة وقدرتها على اتخاذ قرار فتعذر الوصول الى إجماع بشأن توصيات بعثة الأمير صدر الدين أغاخان مما اضطر رئيسها الى الرجوع الى مجلس الامن ليقرر ما يراه مناسبا . ولكن هذا هو بالضبط ما كانت تسعى اليه الاقلية القليلة في لجنة المقاطعة . لماذا ؟ السر يكمن في نصوص مشروع القرار الذي أمامكم حيث يستهدف ليس اسعاف الحاجات الإنسانية للشعب العراقي بقدر ما يحاول استغلال الحاجات الإنسانية للشعب العراقي ليفرض على العراق عقوبات مالية جديدة وقيودا على اقتصاده لم يرد لها ذكر سابق وخرقا لسيادته خلافا لميثاق الامم المتحدة وكل قواعد القانون والاعراف الدولية . كما يستهدف المشروع عمليا الإبقاء على الحصار الاقتصادي الى أمد غير محدود بغض النظر عما ورد في الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والاكتفاء بإعطاء العراق حدا أدنى من الاسعافات الأولية لكي لا يموت الناس جوعا ولكن دون توفير الامكانية للعراق لإعادة إعمار اقتصاده بما في ذلك صناعته النفطية وزراعته ونظام الري والطرق والمواصلات والجسور والمرافق الصحية الاخرى . إن لجنة المقاطعة ما كان بإمكانها مخالفة القرار ٦٨٧ (١٩٩١) واضافة طلبات جديدة على العراق لم تكن واردة فيه . ومن هنا أحالت لجنة المقاطعة تقرير الممثل التنفيذي للأمين العام الى المجلس فوجدنا أنفسنا أمام مشروع قرار يؤدي في الواقع الى المحذور الذي اشارت اليه الفقرة ١٣٨ التي أقتبست أعلاه .

إن المشروع المعروض أمامكم سيؤدي في الواقع الى إبقاء الشعب العراقي رهينة تحت سلطة الاقلية القليلة التي رغم إدعاءاتها بالدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم لا تتردد في أن تحاصر الشعب العراقي بأكمله لاكثر من عام وترفض فكّ الحصار عن الرهينة ما لم يقبل العراق بدفع البدل وهو تسليم موارده النفطية اليها ووضع احتياجاته الاقتصادية وسياسته النقدية بيد دولة واحدة زائدا ثلاثة وضعت من نفسها وصية على الشعب العراقي كما سبق أن فعلت القوى الاوروبية في القرن التاسع عشر إزاء الدولة العثمانية وإزاء مصر الخديوية .

إن مما يثير الدهشة أن أمريكا وحلفاءها الثلاثة يعلنون رفضهم لاستغلال الغذاء كسلاح سياسي ولكنهم عمليا يقتلون أطفال العراق ومرضاه وشيوخه يوميا بسبب الحصار الغذائي والدوائي والمالي والنفطي .

آلاف الناس يموتون يوميا بفضل إصرار نفس الاقلية في مجلس الامن على أن تقوم هي وليس العراق وذلك عن طريق وكالات الامم المتحدة على تسويق أو توزيع المواد الغذائية والادوية وغيرها من المواد الاساسية للحياة المدنية في العراق ، رغم أن مثل هذه المواد ستكون قد دفعت من أموال العراق والشعب العراقي نفسه وليس من كرم وسخاء الدول المذكورة .

إن مثل هذا الحصار اللاإنساني قد فقد ورقة التين حيث قيل في وقتها في آب/أغسطس ١٩٩٠ أنه يستهدف انسحاب العراق من الاراضي الكويتية ولكن هذا هو ما حدث فعلا في شباط/فبراير الماضي . إن استمرار الحصار يؤكد ما قاله العراق دوما أن هدف التحالف العسكري لم يكن سوى تدمير العراق كقوة عربية مؤثرة وفاعلة في تقرير مصير المنطقة . لذا لم يكتف الحلف الثلاثيني بما دمره من البنى التحتانية والمرافق الاساسية والمدنية في العراق وإنما استمر في محاولته تدمير العراق بمواصلة الحصار الاقتصادي عن طريق استصدار مختلف القرارات التي ما أنزل الله بها من سلطان وجميعها تستهدف وضع العراق الى الابد تحت وصاية أمريكا وحلفائها باسم مجلس الامن واللجان التي شكلها خصيصا لإدارة شؤون العراق والسيطرة على صادراته وواردات وشؤونه الداخلية .

ب) الجوانب السياسية للمشروع :

إن المشروع خلافا لميثاق الامم المتحدة ينتقص من سيادة العراق الوطنية كبلد حر مؤسس للامم المتحدة ويفرض وصاية أجنبية على إرادة شعب العراق المستقلة .

إن مشروع القرار يسحب من حكومة العراق الشرعية اختصاصاتها ومسؤولياتها تجاه مواطنيها ، ويلغي دورها في رعاية شؤونهم وتأمين معيشتهم وتوفير قوتهم اليومي من المواد الغذائية الاساسية والخدمات الصحية والعلاجية .

من ناحية أخرى فإن المشروع يعطي للدول الاجنبية حق التحكم بثروات العراق الوطنية ، ويبيح لها التصرف باموالها وعوائد نفطه ، كما ترغب تلك الدول دون أن يكون للشعب العراقي وحكومته أي حق في توظيف هذه الثروات أو أن يحدد الاسبقيات التي يقررها في معالجة آثار العدوان الثلاثيني الظالم عليه .

كما يخضع المشروع الهدف الإنساني الذي توخاه تقرير الامير صدر الدين أغاخان في معالجة وضع استثنائي حرج ، الى أغراض سياسية مشبوهة ، وخلق لهم المزيد من صعوبات الحياة ، رغم زوال الذرائع التي استند اليها في فرض هذه العقوبات .

إن صيغة المشروع تنسف عمليا بنود قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) وتحول رفع الحظر الجزئي لاسباب إنسانية الى قيود استعمارية بصيغة تسلب العراق حقوق السيادة الكاملة وتستبيح شؤونه الداخلية ، وتسرق ثروته النفطية وتحجز على حقه في التصرف باموالة ، علما أن القرار ٦٨٧ (١٩٩١) أباح للعراق شراء أغذية وأدوية ومتطلبات مدنية أساسية دون أية وصاية أو تدخل .

إن مقدمي المشروع أرادوا بهذه الصيغة الالتفاف على تقارير المنظمات الدولية الإنسانية التي تجولت في شتى أنحاء العراق ميدانيا ، وكشفت ضمنا طبيعة الجرائم التي ارتكبت بحق العراق حينما دمرت هياكله الارتكازية وبنيته الاقتصادية والخدمات المدنية الرئيسية ، ضمن مخطط مرسوم لا علاقة له بما سمي بأزمة الخليج ، بل لتدمير قدرات العراق وإبادة شعبه وضرب رموز نهوضه الحضاري وتقدمه الشامل ، تنفيسا لاحقاد دفينة ، وخدمة لاغراض الصهيونية العالمية ، تحت لافتة الشرعية والنظام الدولي الجديد .

آتي هذا الى الجوانب الفنية والعملية في المشروع : ففي الوقت الذي تظاهر فيه متبنو المشروع بأن هدفهم هو معالجة التردي الخطير في الوضع الصحي والغذائي لشعب العراق وما تضمنه تقرير المندوب التنفيذي للأمين العام من صورة قاتمة ومنذرة بالكوارث لهذا الوضع ، كما نمت عليه فعلا الفقرتان التمهيديتان (ب) و (ج) في المشروع يفرض المشروع شروطا على العراق تؤدي الى عكس ما يتظاهر به متبنوه .

فإذا أتينا على الفقرات التمهيدية للمشروع نرى أنه يمهد في فقرة خطيرة تخلط فيها الأوراق وتضيع في خضمها الحقائق . إن الفقرة الثانية غير العاملة من المشروع تشير الى موضوع ما يسمى بعودة الكويتيين المحتجزين في العراق . هذه الفقرة أقحمت على مشروع القرار كما أن صياغتها جانبت الحقيقة .

فالذي يعرقل عودة الكويتيين من العراق الى بلدهم هو حكومة الكويت نفسها ، فلقد قامت السلطات العراقية خلال الفترة من ٤ آذار/مارس ولغاية ١٤ تموز/يوليه ١٩٩١ بإعادة ١٣٣ ٦ كويتيا من الأسرى الى الكويت تحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، والى جانب ذلك قامت اللجنة المذكورة بتسجيل ٤٠٠ ٣ كويتي موجودين في العراق ويرغبون بالعودة الى بلدهم إلا أن الجانب الكويتي وافق على إعادة ١٣٨ فردا منهم فقط وتباطأ وتلكأ في النظر في عودة الباقين بحجة تدقيق هوياتهم . أما بالنسبة لما يسمون (بالمفقودين) فإن حكومة الكويت تصر على تقديم قوائم بأسماء أشخاص لم تثبت التحريات التي أجرتها السلطات العراقية وجودهم في العراق أو ربما مات قسم منهم نتيجة قصف الحلفاء للكويت ، كما لم تكلف الحكومة الكويتية نفسها عناء السؤال عنهم في أماكن أخرى من العالم فليس معقولا إذا ما انقطعت أخبار أحدهم أن يطالب العراق بإحضاره ، ومن جانب آخر ، فما علاقة هذا الموضوع بمشروع قرار يعالج ، كما يزعم مقدموه ، الوضع الصحي والغذائي الخطير للشعب العراقي ؟ إن الهدف من هذا الادراج المفتعل لموضوع ما يسمى بالكويتيين هو خلق ذريعة اضافية لإبقاء الحصار على الشعب العراقي .

كما أشارت الفقرة التمهيدية (هـ) من مشروع القرار الى التوصيات التي جاءت في تقرير الامير صدر الدين أغاخان وعلى وجه الخصوص مقترح بيع النفط لتمويل الإغاثة الإنسانية الملحة . وكان من المفروض أن يسعى مشروع القرار لتحقيق هذه التوصية ، ولكن ، مع الاسف ، كان مشروع القرار أبعد ما يكون عن التوصية شكلا ومضمونا . فلم تسمح فقرات المشروع للعراق ببيع النفط بل سمحت للدول الاخرى ، ووفق آلية بطيئة ومعقدة وغريبة عن سوق النفط بشراء كميات محدودة من النفط العراقي . كما لم يتم التركيز على الإغاثة الإنسانية بل أعطيت الاولوية لتسديد المبالغ لصندوق التعويضات ونفقات لجنة تدمير الاسلحة ونفقات لجنة عودة الممتلكات الكويتية ونصف نفقات لجنة ترسيم الحدود ، مما جعل بالنتيجة مشروع القرار يضع من الشروط والتكاليف ما من شأنه أن يحبط التوصيات الواردة في تقرير الامير صدر الدين أغاخان . كذلك أشارت الفقرة التمهيدية (ز) والفقرة ١ (ج) من منطوق مشروع القرار الى الحاجة الى تدخل الامم المتحدة في عمليات توزيع المنتجات الغذائية والادوية والمواد والتجهيزات الضرورية للاحتياجات المدنية لجميع فئات السكان العراقيين من خلال ما يتوفر للامم المتحدة من إدارة ورقابة وإشراف .

إن هذا المفهوم الذي جاء به مشروع القرار يتناقض كلياً مع مفهوم السيادة الذي يؤكد عليه ميثاق الامم المتحدة كما أنه يشكل سابقة خطيرة بالنسبة لدور الامم المتحدة الانساني . ففي العراق نظام عادل وشامل لتوزيع الحصص التموينية يشمل كل انسان عراقي أو أجنبي يتواجد داخل العراق ، ويسمح للجميع بالحصول على المواد الغذائية الاساسية بأسعار مدعومة وتتم عملية البيع من خلال آلية متكاملة عن طريق الدولة والوكلاء والاسواق التجارية وليس عن طريق توزيع المساعدات العشوائية . لذلك فإن محاولة تطبيق نظام رقابة الامم المتحدة ، الذي لا يملك أصلا أية فرصة للنجاح ، لا تهدف غير الانتقاص من سيادة العراق وتجاهل مؤسساته الاقتصادية والادارية والتنظيمية وزيادة في النفقات الادارية على حساب المواطن العراقي ومن موارد العراق الخاصة .

كما يستذكر مشروع القرار في الفقرة جاء من الديباجة الاهمية التي علقها المجلس على سماح العراق للمنظمات الانسانية الدولية بالوصول الى الذين هم بحاجة الى المساعدة في مختلف أجزاء العراق ويؤكد الدور المهم لمذكرة التفاهم الموقعة بين حكومة العراق والامم المتحدة في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩١ .

إن الإشارة الى هذه المذكرة بهذه الطريقة فيها إجحاف للعراق وحقوقه . فالعراق ينفذ التزاماته بموجب مذكرة التفاهم ، وبرنامج الامم المتحدة الانساني في العراق يسير حسب الاتفاق ولا توجد مشاكل تذكر في هذا الجانب . ومن ناحية أخرى فإن مذكرة التفاهم تخص برنامجاً للمساعدات الطوعية تقدمه جهات أجنبية بينما مشروع القرار الحالي موضوعه المواد الغذائية والطبية المشتراة والموزعة بأموال عراقية صرف .

كما نمت الفقرة ياء من ديباجة مشروع القرار على أن المجلس يتصرف وفق الفصل السابع من الميثاق .

إن الذهاب الى الفصل السابع الخاص بالعقوبات في مشروع قرار يدعي أنه مشروع انساني يفضح من جديد النوايا المشبوهة التي يتوخى أصحاب المشروع تحقيقها كما يكشف بشكل كامل الطبيعة اللاإنسانية والاستغلالية للمشروع .

آتي الآن الى الجوانب الفنية والعملية من نص مشروع القرار .

إن الفقرة (١) من منطوق مشروع القرار تخضع السماح للدول باستيراد النفط العراقي الى سبعة شروط هي :

- شرط زمني وهو ستة أشهر من تاريخ صدور القرار . إن هذا الشرط لا يأخذ بنظر الاعتبار الاسلوب المتبع في تجارة النفط الدولية وهو التعاقد السنوي وبرمجة رفع النفط في كل موسم ، ومن هنا فإن الغرض من وضع مدة ستة أشهر إرباك عملية تصدير النفط العراقي وخلق الصعوبات أمام تسويق الكميات اللازمة خلال نفس الفترة مما يؤدي حتما الى تخفيض سعر النفط العراقي . من الناحية الاخرى ، فإن المشروع لا يجيز للعراق أن يصدر النفط على مسؤوليته ويبيعه في السوق الحرة ، حيث أن الاستثناء ورد على سبيل الحصر للاستيرادات من العراق وليس للتصدير من قبل الحكومة العراقية . لذا ، يتعذر بموجب القرار أن يقوم العراق ببيع نفطه في السوق الحرة ويترك للدول أن تشتري النفط بكميات قليلة وبأسعار زهيدة .
- هناك شرط مالي وهو عدم تجاوز ما يستورد من العراق خلال الفترة أعلاه ما قيمته مبلغاً محدداً يشاع أنه ١,٦ بليون دولار وهو أقل بكثير مما يحتاجه العراق لتمويل استيراداته . وتزداد الحالة سوءا حينما نعرف أن القرار يعطي الأولوية - عند استعمال الموارد الناجمة عن الاستيرادات النفطية من العراق - لاستقطاع ٣٠ في المائة لصندوق التعويضات إضافة الى تكاليف اللجان المختلفة التي شكلها المجلس .
- الشرط الثالث هو موافقة لجنة المقاطعة في مجلس الامن على كل صفقة مما يعني إضاعة الوقت وتعذر ضمان سيولة وضخ النفط العراقي بطريقة منتظمة حيث أن اللجنة ، كما تعرفون ، تجتمع عادة مرة في الاسبوع وفق نمط بيروقراطي يخضع لقاعدة الإجماع بحيث أن أي عضو من أعضاء مجلس الامن في اللجنة يستطيع أن يعرقل أية صفقة لمدة أسبوع بإشارة أسئلة مختلفة بحسن

نية أو سوء نية ولكن النتيجة واحدة وهي عرقلة تسويق النفط العراقي وضياع الوقت .

- الشرط الرابع هو وضع عوائد النفط مباشرة من قبل المستورد في حساب مغلق في أحد البنوك التي تختارها الامم المتحدة يديره الامين العام وطبعا تستقطع تكاليف مثل هذا الحساب من موجوداته أيضا .
- خامسا ، تشترط الفقرة (١) من منطوق مشروع القرار أيضا بأن تحدد المواد التي يحتاجها العراق من قبل الامين العام خلال عشرين يوما من صدور القرار رغم أن تقرير صدر الدين أغاخان قد حدد نوع وكميات المواد الضرورية لتفادي حدوث مجاعة وأوبئة في العراق ، كما يشترط المشروع وضع علامات واضحة تشير الى أن هذه المستوردات هي للامور الانسانية والمدنية وفق الفقرة (٢٠) من القرار كما لو أنها كانت تبرعات مجانية من جهات خيرية وليست استيرادات بأموال عراقية .
- سادسا ، تخضع الفقرة (١) أيضا عملية توزيع المواد المستوردة من قبل العراق الى إشراف ورقابة وكالات الامم المتحدة لضمان توزيعها في جميع أنحاء العراق . إن هذا الشرط يتجاهل أن العراق بلد من ١٨ مليون نسمة وأن المواد ستوزع حسب بطاقات التموين وليس كتبرعات كما أنه يتطلب تواجد مئات أو حتى آلاف من عناصر الامم المتحدة التي يتحمل نفقات اقامتها وسفرها العراق حسب نصوص المشروع وربما لأمد غير محدود مما يتعارض مع سيادة العراق وشؤونه الادارية .
- وأخيرا ، إن إطلاق الرصد من الحساب المغلق الذي يتم أيضا بقرارات من لجنة العقوبات على ثلاث مراحل متساوية يعرقل استيراد العراق المواد الانسانية والمدنية بسبب تعارض ذلك مع شروط دفع مبالغ العقود والاستيرادات .

كما نصت الفقرة ١ (ج) من منطوق مشروع القرار على أن توفر الامم المتحدة ما تملك من ادارة ورقابة وإشراف لاغراض المساعدة الانسانية من مصادر أخرى .

إن هذا النص يعني أن المنظمات الانسانية الحكومية وغير الحكومية وكذلك موظفي الامم المتحدة التي كانت تقدم مساعداتها الى الشعب العراقي بالتنسيق والتعاون مع حكومة العراق ستتوقف عن تقديم مساعداتها وتتحول الى جهاز ادارة ورقابة وإشراف يتحمل شعب العراق نفقات هؤلاء جميعا من وارداته دون أن يحصل منه على أي شيء ، بل وبموجب هذا النص تستطيع الامم المتحدة ، عند الرغبة ، أن توفر المزيد من هؤلاء من مصادر أخرى وبالعدد الذي تقرره ثم يتحمل شعب العراق من أمواله وقوته الإنفاق عليها .

كما نص مشروع القرار في الفقرة ٣ من المنطوق على أن يستخدم جزء من مبيعات النفط العراقي في تسديد مساهمة العراق في صندوق التعويضات ونفقات تدمير الاسلحة وإعادة الممتلكات الخ .

إن ربط السماح بتصدير كميات من النفط لمواجهة الحاجات الانسانية العاجلة للشعب العراقي بالتعويضات وببقية النفقات يخالف القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وخصوصا الفقرة ١٩ منه التي تلزم بأن تؤخذ في الاعتبار احتياجات شعب العراق وقدرته على الدفع مع مراعاة خدمة الديون الخارجية واحتياجات الاقتصاد العراقي وهي أمور لم يأخذ مشروع القرار أيا منها في الاعتبار . إن استيفاء الاستقطاعات لا يمكن أن يبدأ مع عملية رفع حظر جزئي ومشروع لان الكمية المحددة القليلة من النفط المصدر إذا ما أقرت لن تكفي لتمويل احتياجات الشعب العراقي فكيف لها أن تكفي بعد استقطاع نسبة الصندوق وغيرها من تكاليف ؟

كما يأتي المشروع ببدعة جديدة تخرق خرقا فاضحا سيادة العراق حينما يطلب منه تقديم تقارير شهرية عن موجوداته من العملات الاجنبية والذهب .

الخلاصة : لقد هيأ العراق من جانبه ووفر كل أشكال التعاون لتنفيذ التزاماته بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، وقد أبدى العراق كل التجاوب المطلوب مع اللجنة الخاصة وفرق التفتيش لتنفيذ القسم جيم من القرار ، وتم لحد الآن تنفيذ الجزء الاكبر من المهمات المتعلقة بهذا القسم ، كما سهل العراق إعادة الممتلكات الكويتية ويتم حاليا تسليم الذهب كما يجري الإعداد لتسليم موجودات المتاحف ، كما أن لجنة ترسيم الحدود تواصل أعمالها حاليا في جنيف بمشاركة نشطة من العراق . إن كل هذا التجاوب الذي يبديه العراق يفترض أن يقابل من مجلس الامن برفع العقوبات الاقتصادية بشكل شامل . لكن إرادة بعض الاعضاء الدائمين في مجلس الامن هي غير ذلك ولاهداف سياسية واضحة لا علاقة لها بقرارات مجلس الامن ولا القانون الدولي ولا ميثاق الامم المتحدة ولم تتورع بعض هذه الدول عن التصريح بها عندما ربطت رفع الحظر بتغيير النظام السياسي في العراق .

من الناحية الاخرى فإن العراق مستعد لضمان الشفافية اللازمة لاطلاع الهيئات الدولية على الصادرات العراقية كما اقترح الوسائل اللازمة لاطلاع تلك الهيئات على استيرادات العراق ومنها أن يرشح الامين العام مصرفا توضع فيه المبالغ المتأتية من بيع النفط ، كما تعهد العراق بالتقديم الفوري لنسخ من كافة العقود المبرمة حول بيع النفط والمشتريات من الحاجات الغذائية ، بل واقترح العراق ، ولمزيد من الوضوح ، أن يبيع النفط للدول دائمة العضوية في مجلس الامن وأن يشتري منها احتياجاته الغذائية والطبية والاحتياجات الاساسية الاخرى لكي تكون هذه الدول مطلعة وبصورة مباشرة على كافة تفاصيل الصادرات والاستيرادات .

إن عدم أخذ مبادرات العراق المذكورة بنظر الاعتبار وإصرار مقدمي المشروع على برنامجهم يمثلان محاولة مرسومة لسد الطريق أمام رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق ، كما يمثلان تهربا من بعض أعضاء المجلس الدائمين من مسؤوليتهم في تجويع الشعب العراقي وإلقاء اللوم على الحكومة العراقية وذلك عن طريق إجهاض تقرير صدر الدين أغاخان واقتراح آلية معقدة وغير عملية هي بمثابة صك وصاية مطلقة على

العراق . إن مقدمي المشروع يريدون في الواقع احتجاز الشعب العراقي كرهائن ويضعونه أمام خيارين : إما السماح لهذه الدول المستعمرة القديمة والجديدة بنهب ثرواته النفطية والسيطرة عليها لمدة غير محدودة ، أو إبقاء حالة المجاعة والعيش على شفا الكارثة ، وهو ما لن يسمح به العراق .

آتي الآن وبايجاز شديد للتعليق على مشروع القرار S/22942 .

يلاحظ على مشروع القرار أنه مبني على مرتكزين أساسيين وردا في مجمل فقرات الديباجة وفقرات المنطوق نلخصهما كما يلي : الملابسات التي حصلت لفريق التفتيش الثاني في زيارته للعراق للفترة من ٢٣ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ١٩٩١ ، وكما وردت في فقرات الديباجة ج ، د ، هـ ، ح ، ط ، ي . كذلك يعتمد على قرار مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩١ وكما ورد في الفقرة - ك من الديباجة .

لقد سبق للعراق أن بين بشكل واضح لا لبس فيه وفي أكثر من مناسبة موضوع الملابسات التي حصلت للفريق الثاني .

وقد ذكرت للبعثة رفيعة المستوى ، التي ترأسها السيد رالف ايكيوس عند زيارتها للعراق تفاصيل هذه الملابسات ، وقدمت الحكومة العراقية وبأعلى المستويات تأكيدات واضحة أن السلطات العراقية ستقدم كافة التسهيلات لفريق التفتيش . كما أشارت البعثة رفيعة المستوى في تقريرها الى هذه التأكيدات وأوضحت أن الفترة القادمة ستبين مدى تنفيذ حكومة العراق لهذه التأكيدات .

ومنذ ذلك الحين زار العراق أكثر من فريق ، وما زال في العراق حاليا فريق للتفتيش النووي وآخر للتفتيش البيولوجي .

لقد قدم العراق لفريق التفتيش النووي الثالث كل التسهيلات وزوده بمعلومات هائلة ، وكما ذكر ذلك مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مؤتمره الصحفي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩١ .

كما صرح رئيس الفريق الرابع السيد ديفيد كي لوكالات الانباء في بغداد أن فريقه يحرز تقدما وأنه حصل على كثير من المعلومات وان العراقيين متعاونون مع فريقه .

أما الفرق الاخرى التي زارت العراق فلم يرد منها ما يشير الى وجود معوقات أو مشاكل ذات أهمية في أعمال هذه الفرق .

فهل من المعقول ، وبعد مرور أكثر من شهر على ملابسات الفريق الثاني ، وبعد تجربة جيدة في التعاون مع كل الفرق التي زارت العراق هل من المعقول القول إن العراق غير متعاون وإنه لا ينفذ التزاماته ؟

كنا نأمل أن يعرب مجلس الامن عن ارتياحه للتعاون الذي تشهده الفرق الدولية من قبل العراق ، وليس أن يصدر المجلس قرارا جديدا يدين فيه العراق بسبب حادثة منعزلة .

إن معظم أعضاء الفريق الثاني هم الآن في العراق ، ويلقون تعاونا لا مثيل له ، ويجري تبادل المعلومات بشكل فوري ، ويمكن للمجلس الاستئناس برأي رئيس الفريق وهو في بغداد حاليا . أليس هذا دليلا مضافا على التزام العراق بقرار مجلس الامن ، وعلى مجلس الامن أن يأخذ ذلك في الاعتبار ؟

بضوء ما تقدم نجد أن القرار لا يمتلك أية مادة مشروعة فجميع ما ورد فيه بمعظمه في اتفاقية وضع وامتيازات وحصانات اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وفرق التفتيش وهي الاتفاقية التي قبل بها العراق .

إن هذه الاتفاقية ، من وجهة نظرنا ، صالحة للعمل عند توفر ظروف التعاون والتنسيق التي نرى أنها صارت متوفرة بقدر ما يتعلق الامر بالعراق ، وأثبت الشهر الماضي أنها ازدادت رسوخا .

في الختام نود أن نستفسر من اللجنة الخاصة وفرق تفتيش الوكالة ، فيما إذا دخلت الى أماكن منعت من دخولها سابقا أو مُنعت من تفتيش المواد التي تحتويها . إذ حسب معلوماتنا لم يبق مكان واحد ، وكما تشير تقارير فرق التفتيش ، لم تدخله هذه الفرق ، وتفتش محتوياته .

ولكن لنكن أكثر دقة ، لقد كان هناك مكان واحد أشيرت حوله الضجة يوم ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وقد وافق رئيس فريق التفتيش النووي الثالث على نقل موجوداته من معدات وآليات الى موقع التويثة ، وأشرف على عملية النقل إثنان من أعضاء الفريق الدولي ، وقام الفريق بتسجيل كافة الموجودات وتم تصويرها ، وأنزلت من الشاحنات بإشراف أعضاء الفريق ، وأفرج الفريق الدولي عن المعدات غير النووية لأغراض استخدامها في حملة إعمار الخدمات الاساسية في العراق ، وغادرت الشاحنات موقع التويثة بإشراف وموافقة الفريق الدولي ، كل ذلك مثبت بقوائم وجرودات متبادلة بين الفريق الدولي الثالث والجانب العراقي . لقد وضعت المعدات في مخازن نظامية تسهل على الفريق الدولي تفتيشها مستقبلا . لقد حدث كل ذلك بهدوء ودون ضجة ، فما هو الداعي إذن أن يتضمن مشروع القرار الحالي الفقرة الثالثة من المنطوق ؟

إن على المجلس بدلا من ذلك ، أن يعرب عن ارتياحه للاجراءات العملية التي اتخذت بهذا الصدد بدلا من محاولة إدانة العراق وفرض شروط جديدة عليه . شكرا سيدي الرئيس ، واعتذر للإطالة بسبب ما تم لأول مرة حسب علمي في هذا الاجتماع ، وهو النظر بصورة متوالية ولمرة واحدة في ثلاثة قرارات ، مما اضطرني الى إطالة الحديث وآسف لذلك وشكرا مرة أخرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل العراق على الكلمات الطيبة التي وجهها اليّ .

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشاريع القرارات المعروضة عليه . وما لم أسمع اعتراضا ، سأطرح مشاريع القرارات للتصويت بالترتيب التالي : S/22940 ثم S/22941 ثم S/22942 .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

أعطي الكلمة أولا لأعضاء مجلس الامن الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد الاشطل (اليمن) : سيدي الرئيس ، أود في بداية الأمر أن أتقدم إليكم بالتهاني الخالصة على توليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . لقد عرفنا فيكم الصفات الحميدة التي تمثل الى حد كبير تراث أمريكا اللاتينية في احترام القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة والتمسك بالاعراف والقوانين الدولية . كما عرفنا فيكم المراس السياسي والدبلوماسي وكذلك الحنكة والمقدرة . وأنني على ثقة كاملة بأنكم ستقودون أعمال هذا المجلس بنجاح كبير .

كما لا يفوتني في هذا الاجتماع أن أتقدم بالشكر الجزيل الى ممثل كوبا السفير الاركون دي كيسادا الذي أدار مجلس الامن بحنكة في الشهر السابق ، والذي يقوم هذا الشهر بتنسيق أعمال مجموعة حركة عدم الانحياز في مجلس الامن .

سأعلق في كلمتي القصيرة على مشروع القرار الثاني الوارد في الوثيقة S/22941 .

بعد مرور عام كامل على فرض الحظر الشامل على العراق ، وبعد حوالي ستة أشهر من انتهاء الحرب التي أدت الى تحرير الكويت وعودة حكومتها الشرعية ، يجد مجلس الامن نفسه وجها لوجه أمام مشكلة إنسانية ذات أبعاد مأساوية . فبالرغم من التقارير المتواصلة التي تصف المعاناة التي يمر بها الشعب العراقي من جراء استمرار الحظر ، والتي تنذر بنتائج وخيمة ، بما في ذلك احتمالات المجاعة والموت لمئات الالاف من الضعفاء في المجتمع - بالرغم من ذلك كله ، فإن مجلس الامن لا يزال يتلكأ في معالجة

حقيقة المأساة التي يعيشها الشعب العراقي - الضحية الاولى لأزمة الخليج ولقرار الحظر الذي فرضه مجلس الامن على العراق ، وللحرب التي أدت الى تدمير الكثير من منشآته المدنية .

في يوم ١٥ تموز/يوليه قدم الامير صدر الدين أغاخان - المندوب التنفيذي للامين العام ورئيس البعثة المشتركة بين الوكالات ، تقريرا متكاملا حول الوضع الانساني المحزن في العراق ، وهو التقرير الثاني الذي صدر بعد التقرير الذي جاء به السيد اهتساري قبل عدة أشهر . وفي معرض النتائج والتوصيات الرئيسية ، أشار التقرير في فقرته ٣٣ الى ما يلي :

"وفيما يتعلق باحتمال بيع الحكومة العراقية للنفط لتمويل الواردات ، فإن الفقرة ٢٣ من قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) تخول لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) سلطة الموافقة على استثناءات من حظر استيراد السلع الاساسية والمنتجات التي يكون مصدرها العراق ، عندما يطلب التأكد من وجود موارد مالية كافية لدى الحكومة العراقية لجلب الادوية والامدادات الصحية والمواد الغذائية والمواد والامدادات اللازمة لتلبية احتياجات مدنية أساسية" . (S/22799 ، المرفق ، الفقرة ٣٣)

وفي الفقرة ٣٤ أشار التقرير الى أنه إذا كانت لجنة مجلس الامن ستقرر السماح للعراق باستخدام أموال مبيعات النفط أو تيسير استخدام الحسابات المجمدة لتلبية الاحتياجات الانسانية العاجلة ، فإن الحكومة العراقية ستتعاون بتوفير الوثائق المتعلقة بمبيعات النفط الخام وكذلك بمشتريات الواردات المسموح بها . وأضاف أنه يمكن ايجاد وسيلة مناسبة لمراقبة هذه الارصدة الدائنة .

ومن المؤسف أن لجنة الحظر التي استمعت الى تقرير شفوي من الامير صدر الدين وأعضاء بعثته ، لم تتمكن من البت في الموضوع الذي يقع تحت مسؤوليتها وفقا للفقرة ٢٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وبعد مرور شهر كامل من صدور تقرير الامين صدر الدين نجد

أمامنا هذا المشروع الذي يسمح باستثناء استيراد النفط العراقي لفترة محددة - أي ستة أشهر ، وفي حدود مبلغ محدد أي بليون وستمائة مليون دولار أمريكي وبالرغم من أن هذا المشروع سيؤدي في الاخير الى وصول الاغذية والادوية الى العراق ، وهو أمر مطلوب ، فإنه من حيث المبدأ يثير أسئلة متعددة .

أولا ، ما هو مبرر تقديم مشروع قرار خاص بمعالجة الوضع الانساني في العراق ، في الوقت الذي كان يمكن فيه للجنة الحظر المفوضة بموجب الفقرة ٢٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) البت في الموضوع والسماح للعراق بتصدير النفط والمواد النفطية للاغراض الانسانية حصرا وبعبارة أخرى ، لماذا لم يسمح للجنة الحظر أن تتخذ القرار اللازم إثر تقديم تقرير الامير صدر الدن أغاخان ؟ ثم لماذا لم تأخذ اللجنة وكذلك المجلس بالتوصيات المدروسة والمعقولة التي قدمها الامير صدر الدين في تقريره ؟

ثانيا ، ألن تساهم هذه الشروط المعقدة التي يحتويها القرار ، في خلق أجهزة واجراءات بيروقراطية تؤدي الى تأخير وصول الأغذية والأدوية الى العراق في الوقت المناسب ؟ ثم لماذا تُقحم الأمانة العامة في عمليات تجارية وفنية تستهلك من طاقات المنظمة وتزيد من أعبائها ؟

ثالثا ، لماذا يقوم هذا المشروع الانساني استنادا على الفصل السابع من الميثاق ؟ صحيح أن الحظر قد فرض على العراق انطلاقا من الفصل السابع للميثاق ، ولكننا لسنا بصدد رفع الحظر ، وانما الموافقة على بعض الاستثناءات ولأسباب انسانية بحته ، ثم ألم يكن بوسع لجنة الحظر أن تسمح بنفس الاستثناءات التي ستؤدي الى استيراد النفط العراقي للأغراض الانسانية ، بدون الاشارة الى الفصل السابع للميثاق ؟ إن تساؤلنا هذا يكتسب أهمية خاصة ، بالنظر الى المستقبل والى الموقف الذي قد يتخذه المجلس في حالة رفض العراق تصدير النفط وفقا للشروط المنصوص عليها ، وليس ذلك احتمال نظري . فلقد أعلن رئيس وزراء العراق رفضه للمشروع على اعتبار أنه لن يغطي الاحتياجات الانسانية المطلوبة . وإنه في نفس الوقت ينتقص من سيادة العراق .

رابعا ، لماذا يخلط المشروع بين الوضع الانساني الخاص لملايين العراقيين الأبرياء وبين مسائل مالية أخرى تتعلق بتغطية تكاليف اللجنة الخاصة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولجنة الحدود بين العراق والكويت ، فهل يساوي المجلس بين أولئك الضعفاء من العراقيين الذين يمكن أني يتعرضوا للمجاعة والموت البطئ إذا استمر الحظر ، وبين موظفي الهيئات الدولية الذين لن يضيرهم كثيرا تأجيل استلام استحقاقاتهم ؟ ألم يكن بالإمكان أن يسمح المجلس ببيع شحنات من النفط العراقي لتغطية نفقات الهيئات الدولية بالتحديد ، فضلا عن تمويل صندوق التعويضات والذي يتعلق بكثير من الأبرياء الكويتيين وغير الكويتيين الذي فقدوا أرواحهم أو ممتلكاتهم أو حقوقهم نتيجة للحرب ؟ كيف يمكن لنا أن نفسر هذا الخلط المقصود - وفي نفس القرار - سوى أنه يمثل عدم المبالاه - بل وربما الاستهتار بمصير ملايين العراقيين من الأبرياء الذين لا حول لهم ولا قوة لا في الحرب ولا في السلام ؟

إننا في اليمن حكومة وشعبا نخشى على أشقائنا من أبناء الشعب العراقي ، ولاسيما أولئك الضعفاء الذين سيتساقطون نتيجة للوضع الانساني البائس في العراق . فلقد أخذ خبراء الامم المتحدة يدقون ناقوس الخطر منذ فترة - وأعلن بعضهم أن الكارثة قادمة لا محالة ، فعلى سبيل المثال أشار تقرير بعثة الطب من أجل السلام - في الصفحة ١٧ بانه "مالم يتم على الفور تعديل الجزاءات فإن من المحتمل أن ينهار نظام الرعاية الصحية بأسره ، مما سيسفر عن وفاة أعداد هائلة من الاطفال بدون مبرر" ، ومن ناحية فقد أفادت التقارير الصحفية بأن المواطنين العراقيين ذوي الدخل المتوسط قد أخذوا يبيعون ما لديهم من مدخرات ثمينة أو ممتلكات منزلية حتى يتمكنوا من شراء المواد الغذائية بأسعار خيالية ، وأما ذوي الدخل المحدود من أبناء العراق فإنهم يصارعون العوز والفاقة ويكافحون المجاعة .

من المتوقع أنه بين تلطؤ مجلس الامن ، وتعقيدات مشروع القرار المقدم الينا ، واعلان رفض العراق ، ستوزع مسؤولية تجويع الشعب العراقي هنا وهناك . وعندئذ هل يمكن لمجلس الامن أن يتنصل من قسطه من المسؤولية ؟ فالمجاعة التي ستعصف بأبناء الشعب العراقي ليست من صنع الطبيعة ولا هي نتيجة لشح الموارد والامكانيات العراقية - فاستمرار الحظر هو أحد أسبابها الرئيسية .

إن مجلس الامن المناط به الحفاظ على الامن والسلم الدوليين يجب ألا يسمح بانتشار المجاعة التي قد تؤدي الى نزوح بشري كبير عبر الحدود الدولية . ذلك فضلا عن اهتزاز الامن الداخلي وعدم الاستقرار . الامر الذي سيؤدي في الاخير الى تهديد الامن والسلامة في المنطقة ، ليس ذلك فحسب ، بل إن على مجلس الامن مسؤولية الحفاظ على أرواح البشر وسلامتهم . إن الجميع يؤكدون بانهم ليسوا ضد الشعب العراقي ، فلماذا يصرون على استمرار معاناته ، ولماذا لا يرفعون عن كاهله الحظر الذي ينخر في المجتمع العراقي ويضعفه يوما بعد يوم ، من المعروف أن هناك غايات سياسية لا يتم الاعلان عنها في مجلس الامن فهل الغايات تبرر الوسائل اللاانسانية ؟

إن من حق أي دولة أن تفرض الحظر على دولة أخرى تطبيقا لسياساتها وحفاظا على مصالحها ، ولكن مجلس الامن يجب ألا يستخدم لتحقيق غايات عبر تلك التي تتماشى مع الميثاق وتنطلق من حيثياته نصا وروحا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل اليمن على العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد مومبنغفوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية ، سيدي الرئيس ، أن أهنئكم على تقلدكم رئاسة المجلس . إن مهاراتكم الدبلوماسية وخبرتكم الثرية قد تركت أثرها على أعمال المجلس . وإن ادارتكم الحكيمة للمجلس في هذا الشهر ستكفل قيامه بمهمته بشكل مشرف .

واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن امتناننا العميق لسلفكم ، السفير ريكاردو الاركون دي كيسادا ممثل كوبا على الطريقة القديرة الفعالة التي أدار بها أعمال المجلس عن الشهر الماضي . لقد كان في واقع الامر شهرا مثمرا بفضل ادارته المتميزة .

وساقصر ملاحظاتي على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22941 .

إن الحالة الانسانية الحرجة التي تواجه شعب العراق في أعقاب انتهاء حرب الخليج مصدر قلق بالغ لزمبابوي .

إن زمبابوي كانت من بين أعضاء المجلس الاعضاء في حركة عدم الانحياز الذين قدموا مشروع قرار في شهر آذار/مارس الماضي يرمي الى تخفيف معاناة السكان المدنيين في العراق . وعلى الرغم من التقرير المفصل الذي قدمه الى أعضاء المجلس السيد مارتي اهتساري والذي صور فيه الحالة الانسانية البائسة التي حلت بالعراق ، لم يتسن للمجلس اتخاذ اجراء بشأن الاقتراح المقدم من أعضاء المجلس الاعضاء في حركة عدم الانحياز .

إن المندوب التنفيذي للامين العام المعني بالمسائل الانسانية في منطقة الخليج ، الامير صدر الدين أغاخان ، قدم تقريرا شاملا مفصلا في الشهر الماضي حمل تحذيرا حسن التوقيت من أن العراق على شفا المجاعة . وقد حذر بأن أي تأخير في اتخاذ اجراء من جانب المجلس قد يؤدي الى كارثة في ذلك البلد .

وقد توقعت زمبابوي إذن أن يستجيب المجلس بسرعة عن طريق اللجنة التي أنشاها بقراره ٦٦١ (١٩٩٠) المخولة ، بمقتضى الفقرة ٢٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، بالموافقة على استثناءات من الحظر المفروض على استيراد السلع والمنتجات المصدرة من العراق ، عند الاقتضاء ، لتوفير الموارد المالية اللازمة لشراء الاحتياجات المدنية الاساسية . لذلك مما يؤسف له أن المجلس لم يتسن له الاستفادة من هذا الاجراء السريع المنصوص عليه في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

ويرى وفدي أن الميزة الرئيسية لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22941 ، ونحن على وشك التصويت عليه ، هي أنه يوفر فرصة لامكانية توليد الموارد المالية اللازمة لتلبية الاحتياجات الانسانية لشعب العراق ، وكذلك تقديم التعويض للذين عانوا خسائر أو مشاق نتيجة حرب الخليج . لذلك فإن زمبابوي ترحب بهذه الخطوة التي على وشك أن يتخذها المجلس لايجاد آلية ترمي الى تلبية احتياجات ضحايا الحرب ، في العراق والكويت على السواء وكذلك في أماكن أخرى .

وفي الوقت الذي نرحب فيه باتخاذ المجلس لاجراء لتلبية احتياجات ضحايا حرب الخليج ، لا يسعنا إلا أن نسجل تحفظاتنا فيما يتعلق باحكام مشروع القرار المعروض علينا التي تنتهك السيادة الوطنية .

إن زمبابوي تعترف بالحاجة الى كفالة الوضوح في جميع المعاملات التي ستتم بمقتضى مشروع القرار المعروض علينا . لكننا نرى أن ترتيبات الرصد كان يمكن أن توضع بشكل يضمن الوضوح دون انتهاك السيادة .

وبعد التمحيص النهائي ، يرى وفدي أننا لا ينبغي أن نضيع أي فرصة توفر امكانية تخفيف المعاناة عن المدنيين الابرياء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل زمبابوي على العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في أحد أحاديثنا الخاصة التي أصبحت تمثل الجزء الأكبر من عمل المجلس على ما يبدو سبق أن أتيحت لي الفرصة لأن أعرب عن مدى سعادتي وسعادة وفدي برؤيتكم تتقلدون رئاسة المجلس . والآن إذ نجتمع رسميا اسمحوا لي بأن أؤكد من جديد هذا الشعور بالرضا وبأن أضيف ما كنت مُوقنا بأنه سيحدث في أول أسبوعين من آب/أغسطس ، وأقصد تألق اقتداركم واحساسكم بالانصاف واحساسكم بالتوازن والمهارة الدبلوماسية الجلية التي تبدت في ادارتكم لأعمال المجلس .

وسوف أشير الى مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22941 . ومشروع القرار هذا قد عرف بأنه مشروع القرار الانساني ، ولا أدري السبب في ذلك . ومن الواضح أن هذا يتصل بحالات مألوفة لأعضاء المجلس ، وإن كان المجلس لم ينظر فيها رسميا وبصورة صريحة .

وقد تواردت الينا معلومات على مدى الشهور الماضية أوضحت الكرب الشديد الذي ألم بالسكان المدنيين في العراق نتيجة لاستمرار نظام الجزاءات الاقتصادية المحكم . ويرى وفدي أن هذا المجلس كان ينبغي له أن يتصرف قبل وقت طويل للانهاء التام للجزاءات الاقتصادية ، التي لم يعد لها ما يبررها ، نظرا لزوال الأسباب التي بررتها ، والمبينة بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) .

ولكن مشروع القرار الذي يطرح علينا الآن ، والذي يُزعم أنه انساني فيما يتصل بنظام الجزاءات الاقتصادية ، في حقيقة الأمر يوطد الجزاءات . والواقع أنه يوسعها كما في حالة الأدوية وامدادات أخرى .

وفي القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، الذي اعتمد منذ سنة قبل بدء المصادمات العسكرية ، أعلن المجلس استثناء المدفوعات المخصصة بالتحديد للاغراض الطبية والإنسانية والمواد الغذائية المقدمة في الظروف الإنسانية . وقد تلقينا معلومات كثيرة ، بعضها عن طريق بعثات أوفدتها الامم المتحدة ذاتها . وقد علمنا بوضوح ، من هذه المعلومات ، بوجود ظروف إنسانية . والمجلس مدعو الآن لإضافة الادوية والمواد الطبية إلى نظام الجزاءات ، علاوة على المواد الغذائية ، وذلك - فرضا - من خلال إذن يمنح مع مراعاة ضوابط معينة لتصدير النفط العراقي والحصول على بعض هذه الإمدادات ، تحت ما نعتبره نظام رقابة صارما وليس له ما يبرره بموجب الجزاءات . ينظر المجلس في مشروع القرار هذا وفي مشروعين آخرين واحدهما ما فتئ مطروحا على بساط البحث منذ شهرين ، وهو الذي يحدد الحد الاقصى للمساهمة العراقية في صندوق التعويضات ، الذي لم يتمكن المجلس ، كما يعلم الجميع من النظر فيه لأن وفدا واحدا كانت لديه صعوبات فيما يتعلق بالنص . ويبدو أنه قد تغلب على هذه الصعوبات الآن ، وقد تم كل ذلك أيضا دون مناقشة .

وهذا المجلس كانت لديه الفرصة ، بل ولديه الولاية وفقا لقراراته ، لان يتناول بالبحث احتياجات العراق الإنسانية وأن يأذن بالإمدادات أو بتخفيف نظام الجزاءات حتى يمكن الوفاء بهذه الاحتياجات بشكل أفضل ، وبهذا يلبي الشاغل الإنساني الذي يزعم أنه يحدو أعضاء المجلس .

وإن قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) ، في الفقرة ٢١ ، قد نص على أننا سنستعرض الاحكام كل ٦٠ يوما بغرض أن نقرر ما إذا كان ينبغي لنا أن نخفض أو أن نرفع الحظر المشار إليه . وقد مضت فترتا ٦٠ يوما منذ اعتماد ذلك القرار ولم يحدد المجلس بصورة صارمة ما إذا كان من الملائم أن يخفض أو أن يرفع الحظر ، كما أنه لم يتكرم بالاجتماع لإجراء هذا الاستعراض .

ونجتمع الآن في ظل ظروف معينة قد تم الاتفاق عليها إلى حد ما في المشاورات الخاصة التي أشرت إليها من قبل من أجل أن نعتمد ، مع تقديم أية توضيحات قد يود أي عضو أن يقدمها ، ثلاثة مشاريع قرارات . ولكن لا ينبغي لنا لمجرد أننا لا نناقش في

المجلس علانية الاسباب أو عدم وجود الاسباب - على الاصح - الداعية لاستمرار نظام يلحق أثرا شديدا بالسكان المدنيين ، أن نفترض أن هذه المناقشة غير موجودة . هناك تقارير علنية ، ووثائق علنية ، وتقارير اللجان التي أوفدت إلى العراق ومداولات واقتراحات شيقة للغاية . وعلى سبيل المثال ، لدي هناك بعض الوثائق التي تبين كيف أن مختلف اللجان في كونغرس الولايات المتحدة قد نظرت في نفس الافكار منذ أكثر من شهر . لقد نظرت في نفس النقاط التي نراها الآن في مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22941 . بل إن إحدى جلسات الاستماع هذه التي عقدها الكونغرس كانت قبل صدور تقرير الامير صدر الدين أغاخان مباشرة . ومن الواضح ، أن اجتماع الكونغرس هذا قد عقد قبل مناقشة لجنة الجزاءات لذلك التقرير . وبعبارة أخرى ، إن أعضاء كونغرس الولايات المتحدة وأعضاء وزارة الخارجية الامريكية الذين حضروا ذلك الاجتماع - وكان بينهم الممثل الدائم للولايات المتحدة على ما أفهم ، قد ناقشوا مع زملائهم البرلمانيين الافكار التي نبلغ بها بسخاء بعد شهر ، نحن أعضاء مجلس الامن واجتمعنا في جلسة بعد ظهر اليوم للموافقة عليها .

إذن جرت مناقشات . وقد استرعى ممثل اليونيسيف الانتباه إلى حقيقة كان ينبغي أن تدفع المجلس إلى اتخاذ إجراء اكثر فعالية منذ وقت طويل ، إجراء يختلف عما نلتزم باتخاذه الآن . لقد ذكر أنه يدرك مختلف الآثار السياسية المترتبة على هذه المسالة ، ولكنه أوضح أيضا أنه بغض النظر عن الآثار السياسية ، لا ينبغي أن نغفل أننا نواجه هنا كارثة إنسانية ستجثم عواقبها على ضمير الإنسانية لفترة طويلة جدا . وقد أكد أنها ليست كارثة طبيعية ولكنها كارثة من صنع الإنسان تماما .

وقال ممثل اليونيسيف أنه يود شخصيا أن يوضح أن الاطفال يموتون كل يوم وأنه تعين عليه أن يدفن عددا مفرطا من الاطفال الصغار في العراق بحيث يستعصي عليه أن يعتبر تلك الحالة مقبولة .

وهذا يعني أننا نواجه حالة توحي بجلاء بالحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بإبداء حساسيته حيال التقارير المتكررة والمختلفة التي تؤكد خطورة الحالة الإنسانية في العراق . لكن مشروع القرار المعروض علينا الآن ، بدلا من التصدي للمسألة الإنسانية ، فإنه يسعى إلى ربطها بعناصر أخرى وإلى إدراجها في سياق إجمالي نجده غير مقبول . ومن غير المقبول على الإطلاق محاولة استخدام المواد الغذائية ، والادوية والإمدادات الطبية التي تتسم بأهمية حيوية لصحة الكائنات البشرية كأداة لتحقيق أهداف سياسية معينة . ونعتقد أن الجزاءات ضد العراق كان ينبغي أن تلغى في اللحظة التي اختفت فيها الأسباب التي دفع بها لتبريرها ، ونشعر بأن نظام الجزاءات ما كان ينبغي له أبدا أن يشمل عناصر تعتبر ، من وجهة النظر الاخلاقية ومن وجهة النظر الحضارية أنها لا يمكن فرضها من جانب أي فرد ضد أي فرد آخر .

ولا يعتقد وفدي أن الفصل السابع من الميثاق ، بل ولا أي فصل آخر من الميثاق ، يخول لهذا المجلس سلطة أن يأخذ على عاتقه وظائف ومسؤوليات معينة ، أو يسندها إلى الأمين العام ، وهي تنتهك بجلاء مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ تكافؤ الدول في السيادة . وإن إنشاء الآلية المقترحة من شأنه أن يعني حقا أن يغتصب عناصر من سيادة العراق وأن يسعى إلى تطبيق نظام من الوصاية على العراق ، الأمر الذي يتعارض تماما مع الميثاق نصا وروحا .

وأشعر أنه من الملائم أن أحيل الأعضاء إلى المادة ٧٨ من الميثاق التي تنص "لا يطبق نظام الوصاية على الاقاليم التي أصبحت أعضاء في هيئة الامم المتحدة إذ العلاقات بين أعضاء هذه الهيئة يجب أن تقوم على احترام مبدأ المساواة في السيادة" .

ففي حقيقة الامر والواقع تبذل محاولة لمواصلة الحرب والمجابهة مع العراق بعد نهاية الصراع المسلح وبعد أن اتخذ المجلس مختلف القرارات التي تزعم انها وضعت حدا للحرب ، واستخدام الامم المتحدة لتحقيق هذه المآرب . ولهذه الاسباب ، فإن وفد كوبا يجد أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22941 غير مقبول ، وسنصوت تبعا لذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل كوبا على كلماته الرقيقة .

أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه . وما لم أسمع اعتراضا ، أطرح الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22940 للتصويت .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

أجري التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اكوادور ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، الصين ، فرنسا ، كوبا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الامريكية ، الهند ، اليمن

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا .

اعتمد مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22940 بالاجماع بصفته القرار ٧٠٥ (١٩٩١) .

ما لم أسمع اعتراضا ، فسأطرح الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22941 للتصويت .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

أجري التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اكوادور ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، الصين ، فرنسا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الهند

المعارضون : كوبا

الممتنعون : اليمن

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٣ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد ، مع امتناع عضو واحد عن التصويت .

ما لم أسمع اعتراضا ، فإنني أطرح الآن على التصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22942 .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اكوادور ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، الصين ، فرنسا ، كوبا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الهند ، اليمن

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : هناك ١٥ صوتا مؤيدا . وبهذا يكون مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22942 قد اعتمد بالاجماع بصفته القرار ٧٠٧ (١٩٩١) .

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس ممن يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد روشرو دي لا سابلبير (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود ، سيدي ، في المقام الأول أن أعرب عن عميق سرورنا إذ نراكم رئيسا لهذا المجلس ، نود أيضا أن نتقدم بالشكر من السفير الاركون دي كيسادا على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمالنا في الشهر الماضي .

إن الاسباب التي تدعونا مرة أخرى للاجتماع في هذه القاعة ، بعد أقل من عام على غزو العراق للكويت ، وبعد خمسة شهور على تحرير الكويت ، فإنها في المقام الاول ، لمعالجة مشكلة انسانية . إننا نجتمع ايضا ، لنرد على الاخفاقات المتكررة للسلطات العراقية في الالتزام بواجباتها بموجب جزء هام من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، الذي يدعو إلى إزالة أسلحة التدمير الشامل . وأخيرا ، فإننا نجتمع هنا لاتمام الترتيبات اللازمة لتشغيل صندوق التعويضات . لقد اعتمدنا توا ثلاثة مشاريع قرارات بشأن هذه المواضيع .

إن الحالة التي نشأت في العراق ، بسبب سلوك حكومة بغداد ، نتابعها باهتمام بالغ في فرنسا . ففي آذار/مارس الماضي ، وفي ضوء التقرير الذي أعده السيد أهتساري ، رأت لجنة الجزاءات ومجلس الامن أن من الضروري تخفيف الحظر وذلك كي يتاح للسكان المدنيين في العراق الحصول بسهولة أكبر على المواد الاساسية والمؤن . ولقد أسهم وفد بلادي بصورة فعالة في هذا المجهود . ففي نيسان/ابريل حذرت فرنسا المجتمع الدولي من المصير المأساوي للسكان المدنيين ، ولاسيما الاكراد ، الذين كانوا يفرون من العراق على أمل النجاة من القمع الذي لا يطاق إذ كانوا ضحيته . وهذا العمل أدى إلى اعتماد القرار ٦٨٨ (١٩٩١) .

منذ أقل من شهر ، قدم تقرير الأمير صدر الدين أغاخان وصفا مفصلا إلى المجلس عن الوضع الانساني في العراق . لقد أوضح التقرير الحاجة لاتخاذ تدابير عاجلة لتجنب تدهور خطير في ظروف المعيشة للسكان العراقيين ، والذين لا يمكن أن يتحملوا مسؤولية اخطاء نظام لم يختاروه بمبء ارادتهم . لقد كان يتعين العمل بسرعة على أساس القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، الذي نص على أن العراق يمكن السماح له من وقت لآخر بتصدير نفطه لتمويل شراء السلع الضرورية . وفي الواقع ، تقدم العراق بعدة طلبات من هذا القبيل للجنة الجزاءات .

لقد اعتمدنا هذه العناصر كأساس لاعداد النص الذي اعتمده لتوه مجلس الامن . وبدا أن من الضروري النص على تدابير محددة جدا لبيع النفط العراقي ، ولاستخدام الموارد التي تولدت بالتالي ولتوزيع السلع الاساسية التي يتم شراؤها ، كما كان من الضروري وجود تأكيدات بأن يتحقق الهدف الاول الذي سعينا إليه ، أي سد الحاجات الانسانية للشعب العراقي ككل .

وفي الواقع ، ليس بوسعنا أن نثق بحكومة تحاول الالتفاف على قرارات مجلس الامن ، وتمارس الخداع ، وتمنع ممثلي الامم المتحدة من حرية الوصول إلى بعض أجزاء من أراضيها وتُصر في رفضها السماح للامير صدر الدين أغاخان والمفوض السامي لشؤون اللاجئين إقامة مراكز انسانية في الاماكن التي تدعو اليها الحاجة .

إن النص الذي اعتمدناه الآن لا يستهدف إقامة قواعد محددة بل يمثل ردا على حالة الطوارئ لفترة أمدها ستة أشهر . ومن ثم ، فهو لا ينطوي على إصدار حكم سبقي على المستقبل .

ويجب أن تحقق واردات العراق المأذون بها من النفط المبلغ الذي تم تحديده على أساس تقييم الاحتياجات الأساسية من قبل الأمير صدر الدين أغا خان . وينص أحد الشروط على تخويل المجلس بتعديل المبلغ إذا اتضح في ضوء التقرير المطلوب من الأمين العام أو المعلومات التي تتاح فيما بعد أنه ليس كافيا .

لقد رأينا أنه ليس بوسع مجلس الأمن أن يحدد تفاصيل وأشكال المعاملات التجارية والمالية التي يسمح بها النص ولا أشكال مراقبة توزيع الأغذية والأدوية لضمان توفيرها للسكان العراقيين . وإننا نعتمد في كل ذلك على الأمين العام الذي سيقدم لنا توصياته .

أخيرا ، كان من المنطقي أن نشترط ، تنفيذا لقرارات سابقة ، أن تحقق عائدات الصادرات العراقية مبلغا يستخدم في صندوق التعويضات وأن تتيح تمويل تكاليف هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، وبصفة خاصة اللجنة الخاصة المعنية بالقضاء على أسلحة التدمير الشامل . وإن الشرط الخاص من القرار والمتعلق بالمبلغ المقرر لصندوق التعويضات على أساس السلطات المسموح بها يجسد اهتمامنا بدعم الصندوق على نحو عاجل . وبالتالي ، سيعمل الصندوق وفقا للأساليب التي يحددها مجلس ادارته .

ويمثل مشروع القرار المتعلق بالمسائل النووية الذي اعتمدناه توا ردا على السلوك غير المقبول للسلطات العراقية . فقد أعرب هذا المجلس في بضع مناسبات عن قلقه إزاء انتهاكات العراق المتكررة لالتزاماته بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) أو حيال الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وقد بين مجلس ادارة هذه الوكالة عدم امتثال العراق لهذه الالتزامات . وأعرب المجلس أيضا عن قلقه العميق إزاء محاولات الخداع التي استخدمها العراق . وإن المعلومات التي قدمها رئيس اللجنة الخاصة المعنية

بالقضاء على أسلحة التدمير الشامل والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتفتيش الموقعي الذي أجري في أعقاب ذلك تدين الحكومة العراقية بشدة . فقد بات واضحا أن العراق كان قد بدأ برنامجا سريا للأبحاث يستهدف الحصول على الأسلحة النووية مما يشكل انتهاكا صارخا لالتزاماته الدولية .

لذلك ، فإن القرار يدين عدم امتثال العراق ويحدد بعض الشروط التي نص عليها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) فيما يتعلق بأنشطة اللجنة الخاصة بغية تيسير تنفيذ المهمة الهامة التي أناطها مجلس الأمن بها .

سأختتم كلمتي بالاشارة الى مشروع القرار المتعلق بالنسبة المئوية من قيمة صادرات النفط من العراق التي يحدد مجلس ادارة صندوق التعويضات سدادها من قبل العراق . وإن اعتماد الاقتراح الذي قدمه إلينا الأمين العام في هذا الصدد والذي يأخذ بعين الاعتبار احتياجات الشعب العراقي والحاجة الى ضمان التعويض العادل على حد سواء سيكون مكملا لإنشاء صندوق التعويضات الذي يهدف الى تعويض ضحايا غزو الكويت واحتلالها . ونظرا إلى أن القرار قد اتخذ بالفعل في جنيف فإن الصندوق سينظر في المقام الأول في الطلبات الصغيرة ، وبالدرجة الأساسية تلك المقدمة من قبل الأشخاص الذين أقيموا في العراق أو الكويت واضطروا الى مغادرة هذين البلدين وترك ممتلكاتهم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس وعلى العمل الذي قدتم به هذا المجلس وأن أشكر سلفكم ، السفير الاركون دي كيسادا على عمله خلال الشهر المنصرم .

مرة أخرى ينعقد المجلس لاتخاذ اجراءات بشأن المشاكل الناجمة عن العدوان العراقي على الكويت .

إن القرار الذي اتخذناه توا بشأن الامتثال للجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المتعلق بتفتيش وتدمير أسلحة التدمير الشامل في العراق يسترعي انتباه العالم الى عدم امتثال العراق للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) وانتهاكاته المتكررة لالتزاماته بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ولن أسرد بالتفصيل قائمة الانتهاكات المادية التي قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة للأمم المتحدة بتوثيقها على نحو واف في الأسابيع القليلة الماضية ، إلا أنني أود أن أشير الى أننا قد استمعنا الى تقريرين آخرين كشفت اللجنة الخاصة في أحدهما انتهاكات العراق في مجال الأسلحة البيولوجية في رسالتها المؤرخة ٥ آب/أغسطس وقدمت الأدلة على انتهاكات نووية اضافية في رسالة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الموجهة الى الأمين العام في ٦ آب/أغسطس .

إن هذا القرار يهدف أساسا الى تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة في تنفيذ مهمتهما الهامة المتمثلة في القضاء على قدرة العراق على تطوير أسلحة التدمير الشامل وضمان عدم حيازة هذه الأسلحة مرة أخرى .

من ناحية ، يتيح هذا القرار للوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة أدوات جديدة لتعزيز فعاليتهما . ومن ناحية أخرى ، يبين هذا القرار للعراق أن المتوقع والمطلوب امتثال العراق الكامل لكل التزاماته بموجب المعاهدات ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن بالإضافة الى تعاون العراق الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة .

وينوي القرار الإنساني الذي اتخذناه للتو بالدرجة الأولى تقديم المساعدة الإنسانية الى من هم بأمس الحاجة اليها في العراق . وهذا القرار لا يستهدف رفع العقوبات بل إنه في واقع الأمر يعززها بأن يمنع حكومة العراق من السعي الى الحصول على مكاسب سياسية وعسكرية من خلال بؤس الشعب العراقي الذي تسببت فيه . وإن الاستثناءات الواردة في الفقرة ٢٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ليست إلا استثناءات ذات غرض محدد وخاص ولفترة زمنية محدودة . ويسعى القرار من خلال تأكيده على التوزيع العادل والمراقبة الى ضمان توفير الغذاء والمساعدات الإنسانية الأخرى الى المقصودين بها في

المقام الاول . وإن أهمية المراقبة اليقظة على توزيع المساعدة الانسانية التي ينص هذا القرار على تقديمها أمر في غنى عن التأكيد . فالمراقبة الدقيقة أمر ضروري لمنع تحويل الأغذية والمساعدات الإنسانية الاخرى الى قطاعات متميزة من المجتمع العراقي أو إساءة استخدام هذه المساعدات على حساب الذين هم بأمس الحاجة اليها . فقد أثبتت لنا تجربتنا الأليمة أن هذا النوع من التحويل أمر ممكن حقا ما لم نتخذ خطوات صارمة لمنعه .

إن مجلس الامن ، باتخاذه هذا القرار ، قد وضع الامين العام والامانة العامة في قلب عملية توفير المساعدات الإنسانية للعراق . وتعترف حكومتي بأن القرار لا يلقي عبئا ثقيلا على الامين العام عند تكليفه بوضع تقرير عن عدد من المسائل الفنية البالغة التعقد التي لم يسبق للامم المتحدة أن عالجتها من قبل ، بل يخوله سلطة اقتراح أية تدابير اضافية يراها ضرورية ومناسبة لمراقبة هذه العملية والإشراف عليها وادارتها . وبالتالي ، فإننا سنعتمد على الامين العام والامم المتحدة لضمان تحقيق أهداف القرار . ونحن ، من جانبنا ، على استعداد لتقديم المساعدة بكل الطرق الممكنة . ونحن نقدر العمل الرائع الذي قام به الامين العام طوال أزمة الخليج . وإننا على ثقة من أن الامم المتحدة سترقى الى مستوى هذا التحدي مرة أخرى . ولا بد لي أن ألاحظ أيضا أننا قد وافقنا على تأييد الحد الاقصى بنسبة ٣٠ في المائة كما ينص القرار ٧٠٥ (١٩٩١) على أساس أنه يرتبط ارتباطا مباشرا وكاملا بالقرار ٧٠٦ (١٩٩١) وكل مبيعات النفط العراقي في المستقبل .

من المهم أن نلحظ أن العراق نفسه قد أنفق في السنوات العشر الماضية ٢٨ في المائة من دخله على المعدات العسكرية وحدها .

وأخيرا أود أن أذكر الحاجة الملحة والعاجلة إلى أن يعيد العراق جميع أسرى الحرب والافراد الذين أخذهم من الكويت ودول أخرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : سيدي الرئيس ، أود أولا أن أهنئكم على تقلدكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر وأن أتمنى لكم النجاح في عملكم .

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لاعرب عن خالص شكري لسعادة السفير الاركون دي كيسادا الممثل الدائم لكوبا على ادارته الرائعة لاعمال مجلس الامن خلال الشهر الماضي .

يود وفد الصين أن يعرب عن موقفه من القرار ٧٠٦ (١٩٩١) الذي اتخذناه توا .

إن تزايد تدهور الحالة التي يواجهها الشعب العراقي مازال مثار قلق لدى المجتمع الدولي بما فيه الصين منذ فترة من الوقت . هناك توصيات سليمة في التقرير الذي قدمه الامير صدر الدين أغا خان ، المندوب التنفيذي للامين العام . بيد أنه من المؤسف أن مجلس الامن لم يعتمد أي إجراء بشأن هذه التوصيات .

والقرار ٧٠٦ (١٩٩١) ، الذي اتخذ للتو يسمح للعراق أن يصدر نفطا خلال فترة زمنية لتمويل وارداته من السلع الإنسانية . وهذا سيساعد على التخفيف إلى حد ما من الحالة المتدهورة بصورة خطيرة التي يواجهها الشعب العراقي . وانطلاقا من هذا الاعتبار صوت وفد الصين ، تأييدا للقرار ٧٠٦ (١٩٩١) .

ولكننا نرى أن سيادة العراق يجب احترامها لدى تنفيذ هذا القرار . ومن حق العراق أن يضطلع بالدور الواجب في شراء وتوزيع الاغذية والادوية والمواد الاخرى اللازمة للاحتياجات المدنية الاساسية .

إن المبلغ المحدد لدخل العراق من صادرات النفط ينبغي أن يستخدم أساسا لأعمال الإغاثة الإنسانية . وإن كمية النفط التي يسمح القرار للعراق بتصديرها لا تبدو كافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي . ولذا ينبغي لمجلس الأمن أن يستعرض هذه المسألة ثانية في الوقت الملائم بغية النظر في زيادة كمية النفط المسموح بها من المبيعات النفطية وتمديد الفترة الزمنية ذات الصلة .

أخيرا ، أود أن أبين أن من اختصاص مجلس ادارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات أن يحدد النسبة المئوية من قيمة الصادرات العراقية النفطية التي ينبغي أن تدفع الى صندوق التعويضات .

ووفد الصين يحتفظ بموقفه من المسائل الآنفة الذكر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد ريتشاردسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، يسعدني أن أهنئكم على توليكم رئاسة هذا المجلس وأن أشكر في الوقت ذاته السفير ألاركون دي كيسادا على ادارته الفعالة لأعمالنا في الشهر الماضي . وأود أن أضيف مع ذلك ، بهذه المناسبة ، أننا نقدر أيما تقدير صبركم ومهارتكم وحسن ادارتكم لمشاوراتنا حول هذه القضايا الهامة طوال الأسبوعين الماضيين : فشكرا جزيلا لكم .

ترحب حكومتي بالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن والتي تضع حدا للدخل المفترض للعراق من النفط ، وهذا القرار يقدم ضمانات لكثير من الأفراد الذين فقدوا ممتلكاتهم وأرواحهم في بعض الأحيان ولكثير من الشركات والمؤسسات التي فقدت ممتلكاتها نتيجة لغزو العراق للكويت واحتلاله ، وبالتالي سيحصلون على شيء من التعويض .

وألاحظ مع الأسف ، ودون دهشة ، أن البيان المطول الذي استمعنا إليه من ممثل العراق لم يتضمن أي أسف للمعاناة التي ألحقها العراق بالأبرياء الكثيرين . في بعض

الاحيان نميل إلى نسيانهم ، ومع ذلك فإنهم من الاهداف والدوافع الرئيسية لهذا القرار .

ولقد تلقينا بسرور نتائج اجتماعات مجلس ادارة لجنة الامم المتحدة للتعويضات في تموز/يوليه وآب/أغسطس ، وبصفة خاصة في ضوء ما قلت ، الاتفاق على القيام بإجراء معجل للدعاوى الصغيرة ، ونتطلع إلى استمرار عمل لجنة التعويضات في أيلول/سبتمبر وتشرين الاول/اكتوبر .

أنتقل الآن الى القرار الذي اتخذناه منذ قليل حول بيع النفط . وكما قال وفدنا في المشاورات غير الرسمية لاعضاء هذا المجلس في الخامس من آب/أغسطس عندما حدث آخر استعراض للجزاءات ، إن حكومتي لا تعتقد أنه قد آن الاوان لرفع الجزاءات . فالحكومة العراقية لم ترق الى مستوى كثير مما التزمت به ولم تفرج ، على سبيل المثال ، عن الكويتيين والاجانب الآخرين بما في ذلك أحد الرعايا البريطانيين . السيد إيان رتشتر . وينبغي إعادة كمية كبيرة من الممتلكات الكويتية وبصورة أكثر عمومية ، ان ممارسات وسياسات العراق قد تضمنت قمع الشعب العراقي في شمال البلاد وجنوبها .

غير أنه لم يكن هدف حكومتي مطلقا الإضرار بالشعب العراقي الذي ليس له صوت في ادارة بلده . فلا يمكن معالجة الاعمال السيئة لحكومة بلد بغير أن يكون لذلك أثر على السكان . ولكن بالنظر الى المشكلة التي أشارها السيد اهتساري ومن بعده الامير صدر الدين في تقريره ، ان حكومتي على استعداد للسماح ببيع كمية محدودة من نفط العراق في فترة ستة أشهر لتمويل استيراد الاغذية والادوية واللوازم الانسانية الاخرى ، ويجب أن يوجه جزء من هذا الدخل الى صندوق التعويضات والى دفع نفقات لجنة رسم الحدود بين العراق والكويت واللجنة الخاصة والترتيبات الخاصة بإعادة الممتلكات الكويتية التي نهبها العراق .

وبالنظر الى السجل الماضي لحكومة العراق فإننا بحاجة الى نظام فعال للامم المتحدة لرصد بيع النفط وتوزيع الامدادات الانسانية على نحو منصف . وفي رأينا أن

ترتيبات المراقبة هذه يجب أن تضمن وصول هذه الامدادات الى القطاعات الاضعف من السكان العراقيين في جميع أنحاء العراق . وأعتقد أنه ينبغي أن يقوم مسؤولو الامم المتحدة بأخذ عينات عشوائية لهذا الغرض .

وإذ نقول ذلك فإننا نتطلع باهتمام لأن نرى اقتراحات الأمين العام خلال ٣٠ يوما ، وسنأخذها في اعتبارنا تماما عند تحديد أية خطوات عملية نراها مطلوبة من أجل تنفيذ أحكام هذا القرار .

وأنتقل أخيرا الى القرار الذي اتخذناه بشأن أسلحة الدمار الشامل ، وهو قرار بالغ الاهمية . إننا نعتقد أنه من الحيوي أن تكون للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية جميع السلطات التي تحتاجان اليها للقيام بواجباتهما بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ؛ وهذا بالفعل أحد الأغراض الرئيسية لهذا القرار .

ولقد ذكرت من قبل فشل العراق في القيام بجميع التزاماته ، وينطبق ذلك بقوة خاصة على موضوع أسلحة الدمار الشامل ، فإن مزيدا من التفاصيل المزعجة يجري الكشف عنها . ولدينا الآن تأكيد بأنه كان هناك مشروع لمدفع كبير ، ولدينا تأكيد بأن العراق كان لديه برنامج لبحوث الأسلحة البيولوجية ذات القدرة الهجومية ، ولدينا تأكيد بأن العراق لديه مخزونات أكبر بكثير مما كنا نتصوره ومما كان مسلما به من قبل من الأسلحة الكيميائية ، وأخيرا لدينا أيضا تأكيد بأنه فصل البلوتونيوم عن اليورانيوم المخصب وبأنه كان يطور مرفقا على المستوى الصناعي لإثراء اليورانيوم باستخدام عمليات فصل النظائر المشعة بالطرد المركزي وبالطاقة الكهرومغناطيسية . وبهذه المناسبة هذه العملية الاخيرة تنتهك ضمانات معاهدة عدم الانتشار التي وقّع عليها العراق .

بالأمس فقط أصدر متكلم باسم الأمين العام نشرة صحفية تضمنت مزيدا من التفاصيل عن برنامج العراق البحثي للأسلحة البيولوجية .

وأخشى أن يكون ذلك شاهدا آخر على أن الإعلانات التي تلقيناها من قبل تقصر كثيرا عن المنشود ، وأن القرار الذي اتخذناه توا في محله تماما .

وفي هذا السياق ، وختاما لكلمتي ، نرحب أيضا بنشر الخطط التي وضعتها اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالامتثال في المستقبل . إننا ندرسها بعناية واثقين بأن جميع الأعضاء سيولونها انتباها أكبر في الأسابيع المقبلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة على عباراته الرقيقة .

السيد هانيوتشي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن اهنئكم على رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . ونحن مقتنعون ، على ضوء مناقبكم الشخصية والمهنية ، وما شهدناه بالفعل ، بأن المجلس سيستفيد حتما من قيادتكم في اضطلاعه بأعماله .

أود أيضا أن أشكر ممثل كوبا الدائم ، السفير ألاركون دي كيسادا على الطريقة الممتازة التي ترأس بها المجلس في الشهر الماضي .

صوتت النمسا ، من بين ما صوتت ، لصالح القرار ٧٠٦ (١٩٩١) الذي يتضمن مجموعة من التدابير تستهدف معالجة عدد من المسائل ، أولها وأهمها تدابير لمعالجة الحالة الإنسانية في العراق .

ويسرنا أن نلاحظ أنه أمكن أخيرا تحويل نتائج المشاورات التي أجراها رئيس اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) والتي أبلغ بها أعضاء مجلس الأمن أثناء المشاورات غير الرسمية التي جرت في ٢٥ تموز/يوليه ، الى قرار .

إن الإجراء الذي شرعنا فيه اليوم تمس الحاجة إليه حقا . فالتقرير الأخير عن حالة السكان المدنيين العراقيين ، وهو التقرير المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩١ ،

الذي أعدته البعثة المشتركة بين الوكالات التي ترأسها مندوب الامين العام التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة المشترك بين الوكالات لتقديم المساعدة الإنسانية ، عرض صورة مفزعة عن الحالة الغذائية والصحية الخطيرة للسكان المدنيين ومخاطر زيادة تدهورها .

ونأمل أن تستفيد الحكومة العراقية بالكامل من الفرصة المتاحة لها الآن - وإن كانت البيانات السابقة تؤكد عكس ذلك - لكي تحصل على العائد الضروري لشراء المواد الغذائية والادوية والمواد والإمدادات اللازمة لتلبية الاحتياجات المدنية الاساسية لسكانها ، فأي شيء أقل من ذلك يمكن أن يؤدي الى عواقب وخيمة يجب تلافيها لصالح السكان العراقيين .

وفي هذا الصدد ، لا شك أن التوزيع العادل للواردات للاغراض الإنسانية في جميع مناطق العراق وعلى جميع فئات السكان المدنيين العراقيين له بالطبع أهمية قصوى . ونحن نتفهم الاحكام ذات الصلة من القرار ٧٠٦ (١٩٩١) مثل دعوة الامين العام الى تقديم خطة لدور فعال تضطلع الامم المتحدة في هذا الصدد ، ينفذه موظفو الامم المتحدة الموجودون حاليا في العراق . والتقارير التي ستقدم الى مجلس الامن عن سير هذه الخطة لكفالة التوزيع العادل ستمكننا من رصد تنفيذها . وهناك عنصر هام آخر في التقرير المطلوب من الامين العام ، هو تقديرات الاحتياجات الإنسانية للعراق التي ستكون الاساس لقرارنا النهائي .

وعلى حين أن القرار ٧٠٦ (١٩٩١) استند أساسا على أخطر شواغلنا إزاء الوضع الإنساني في العراق ، فالقرار ٧٠٧ (١٩٩١) بل وأجزاء من القرار ٧٠٦ (١٩٩١) أيضا ، تعالج مشكلة جوهرية أخرى هي عدم امتثال العراق لالتزاماته أو عدم تنفيذها كاملة بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . وبالتصويت لصالح القرار ٧٠٧ (١٩٩١) دللت النمسا على الاهمية الحيوية التي تعلقها على الامتثال الكامل . وفي هذا السياق ، أود أن أؤكد على مساندتنا لانشطة اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . فالنتائج التي توصلت إليها بعثاتهما حتى الآن

توضح مدى أهمية هذه الانشطة . ونحن ننظر الى القرار ٧٠٧ (١٩٩١) ليس فقط بوصفه رسالة موجهة الى العراق ، وإنما أيضا بوصفه تعزيزا لدور وعمل اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل النمسا على كلماته الرقيقة .

السيد لوزينسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : السيد الرئيس ، أود أن اهنئكم على توليكم هذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس مجلس الامن ، وأن أعرب لكم عن ثقتنا بانكم ستواصلون توجيه أعمال المجلس بنفس الدرجة من النجاح والامتياز التي كنتم عليها في النصف الاول من الشهر . أود أيضا أن أشكر ممثل كوبا على قيادته الناجحة لاعمال المجلس في شهر تموز/يوليه ، بما عهد فيه من مهارة دبلوماسية .

يسعد الوفد السوفياتي أن مجلس الامن قد اتخذ ثلاثة قرارات هامة - إثنان منها بالإجماع والثالث بأغلبية ساحقة . والغرض من هذه القرارات هو كفالة تنفيذ قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) الذي حدد الترتيبات لإزالة آثار عدوان العراق على الكويت ، وإعادة إقرار السلم والامن في المنطقة . والقرارات المتخذة تمكن العراق ، وفقا للترتيبات المنصوص عليها في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، من تصدير كمية معينة من النفط للحصول على موارد مالية كافية لشراء المواد الغذائية والادوية والمواد والإمدادات اللازمة لتلبية احتياجات مدنية أساسية . هذا فضلا عن أن القرارات حفزت على تنفيذ مقررات سابقة بشأن تمويل أنشطة صندوق التعويضات واللجنة الخاصة ولجنة تخطيط الحدود ومختلف التكاليف الاخرى ذات الصلة التي تتكبدها الامم المتحدة . وقد أكد مجلس الامن أيضا على أهمية إعادة توطين جميع مواطني الكويت والبلدان الاخرى المحتجزين في العراق بالقوة وكذلك التعويض عن الممتلكات المنهوبة - وهذه نقطة أكد عليها وعن حق السفير أبو الحسن ممثل الكويت في بيانه الهام في بداية اجتماعنا .

إن الحد الأعلى الذي قرره المجلس للاقتطاعات التي ستدفع لصندوق التعويضات يوفر ، في رأينا ، الشروط اللازمة للتعويض عن الخسائر التي تكبدها ضحايا العدوان ، وكذلك لحل المشاكل الإنسانية الملحّة التي تواجه سكان العراق ، بل وتمكين العراق من تسديد مدفوعات عن ديونه الخارجية . وفي الوقت ذاته ، أدان المجلس انتهاكات العراق الخطيرة لالتزاماته بوصفه طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ولمختلف الالتزامات المترتبة على الجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

وفي هذا الصدد فإن مجلس الامن كان مضطرا لاشتراط اتخاذ مختلف التدابير المحددة والفعّالة لإنهاء انتهاكات العراق لالتزاماته الدولية . ومن الواضح أن العديد من أحكام القرارات التي اعتمدناها قبل لحظات لم تكن لها ضرورة لولا محاولات بغداد المستمرة والرامية الى خداع المجتمع الدولي حول برامجها النووية ، ولا سيما فيما يتعلق بأنشطته في المجال النووي ، بالإضافة الى تاخر العراق في الوفاء بالتزاماته الاخرى . ومن الآن فصاعدا نتوقع توقعا جادا أن يتقيد العراق تقيدا صارما بالتزاماته بمقتضى جميع قرارات مجلس الامن ذات الصلة .

وفي التحليل النهائي هذا من شأنه أن يخدم مصلحة العراق ذاته . وبهذه الطرق وحدها يمكنه أن يطوي صفحة مأساوية في تاريخه وأن يأخذ مكانه الجدير في المجتمع الدولي . إن تنفيذ قرارات مجلس الامن تنفيذا كاملا يعزز أيضا قدرة الامم المتحدة على أن تعمل ضامنا للسلم والامن على أساس حكم القانون ، ومن ثم يحول دون هذه الازمات في تلك المنطقة وغيرها من مناطق العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على الكلمات الرقيقة التي وجّهها اليّ .

السيد فان دايل (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن اهنئكم على توليكم الرئاسة . إن الطريقة الممتازة التي أدرتم بها عملنا حتى الآن تحملني على الاقتناع بأن المجلس سوف ينجز مهمته بنجاح في الاسابيع المقبلة .

وأود أيضا أن أشكر السفير الاركون دي كيسادا على ما تحلى به من فعالية وكياسة خلال ترؤسه لعمل المجلس في شهر تموز/يوليه .

لقد اتخذنا قبل لحظات قرارا يمكّن الدول من أن تستأنف ، لفترة ستة شهور والى حد كمية معينة ، استيراد البترول من العراق . إن هذا القرار يفي بالشواغل الإنسانية التي أعرب عنها وفدي في العديد من المناسبات في هذا المجلس وفي لجنة العقوبات أيضا . ولهذا قررنا الاشتراك في تقديم مشروع القرار .

إن القرار يمكّن العراق من الحصول على دخل يتيح له تمويل مستورداته من المواد الغذائية والسلع الاساسية .

منذ نيسان/ابريل ما برح وفدنا يدعو الى هذا الخيار ، بينما كنا نوضح ، وهذه نقطة هامة ، أنه كان لا بد للمجتمع الدولي أن يتأكد تماما من أن الدخل المشار إليه سوف يستخدم حقا في شراء المواد والاغذية والواردات الاساسية ، وأنه لا بد وأن يكون التوزيع على نحو منصف لصالح كل قطاعات السكان في جميع المناطق .

ونشعر بالارتياح إذ أن القرار الذي اتخذناه قبل لحظات يرسي نظاما عاملا يفي بهذين المتطلبين .

وفي هذا الصدد ، يعرب وفد بلجيكا عن امتنانه للامين العام على موافقته على تنظيم عملية الإشراف والمراقبة هذه وتمكين المجلس أيضا من تقييم الاحتياجات الإنسانية للعراق ، والفضل في ذلك يعود الى التقرير الممتاز الذي قدمه ممثله الخاص الامير صدر الدين أغا خان .

إن القرار ٧٠٦ (١٩٩١) الذي اعتمدناه منذ قليل يهيئ الظروف اللازمة لتوليد دخل إضافي يمكّن من الإبقاء على صندوق التعويضات وتمويل تكلفة القضاء على أسلحة التدمير الشامل لدى العراق . وبهذه الطريقة ، سيزود بسرعة صندوق التعويضات بالاموال اللازمة لتقديم تعويضات على أساس الاولوية للدواعي الإنسانية الفردية التي يحددها مجلس إدارته - الذي يجتمع حاليا في جنيف - على أنها جديرة بالاهتمام الخاص .

وبالمثل كنا نرى أن مما له ما يبرره جدا أن يتوصل المجلس الى قرار في اجتماع اليوم بشأن مشروع القرارين الآخرين اللذين اعتمدناهما توا . إن صندوق التعويضات ما كان بوسعه أن يبدأ عمله وخاصة معالجة الحالات الفردية ما لم يتم تحديد الحد الاقصى الذي سيقتطع من دخل العراق من النفط والذي يخصص لهذا الغرض .

وأخيرا ، أود أن اختتم كلمتي بالملاحظات التالية : لقد شعرنا أن من المناسب أن تعرف إجراءات التفتيش على أسلحة التدمير لدى العراق على نحو أكثر دقة ،

وفي نفس الوقت الذي نضع فيه أساليب تمويل تدمير هذه الاسلحة ؛ وفي الوقت نفسه كنا قادرين على تعلم العبر الضرورية من تقرير اللجنة الخامة عن بعثتها .

هذه هي الملاحظات التي حملت وفدي على اعتماد مشاريع القرارات الثلاثة هذه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل بلجيكا على الكلمات الرقيقة التي وجّهها اليّ .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصادف اليوم الذكرى الرابعة والاربعين لاستقلال الهند . وفي هذا اليوم الاغر يسعدني يا سيدي أن أتقدم إليكم بتهاني وأن أعرب لكم عن عميق ارتياح وفدي إذ يراكم تترأسون أعمال المجلس . إنكم تضفون على هذا المنصب الرفيع تقليدا طويلا وثريا في فقه القانون والدبلوماسية . وفي الاسبوعين الماضيين قدمتم أدلة دامغة على مهارتكم وحكمتكم .

كما أود أن أعرب عن عميق شكر وفدي وتقديره للممثل الدائم لكوبا ، السفير الاركون دي كيسادا على الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

سأقصر ملاحظاتي على القرار ٧٠٦ (١٩٩١) . إن الاحداث التي وقعت في منطقة الخليج على مر العام الماضي قد أطلقت من عقالها ظروفا ما فتئ مجلس الامن يعالجها . وفي الاشهر الاخيرة فإن مسألة لا شك في أهميتها قد تمثلت في رد المجتمع الدولي على المشاكل الإنسانية في المنطقة . فقد أعيد إقرار استقلال الكويت وسيادتها ، ونشاطر شعب الكويت البهجة ، غير أن محنة الكويت لم تنته بعد . وفي الوقت نفسه يعاني السكان المدنيون في العراق الآلام والمحن . وهذا هو شغلنا الشاغل في هذه اللحظة .

اعتقد أن المسألة لا تتعلق بمجرد الحاجة الى تلبية الاحتياجات الإنسانية لمن يعانون من الناس دونما ذنب اقترفوه . إن الاحتياجات جلية وضرورة معالجتها جلية أيضا . غير أن ما في كفة الميزان هو الطريقة التي يمكن بها الوفاء بهذه الاحتياجات . وأن عدة تقارير ، تتراوح بين تقرير الوكيل السابق للأمين العام ، مارتي اهتساري ، الى تقارير مختلف بعثات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ،

حتى آخر تقرير قدمه المندوب التنفيذي للأمين العام لبرنامج الامم المتحدة المشترك بين الوكالات لتقديم المساعدة الإنسانية ، الأمير صدر الدين أغا خان ، كلها قد شهدت على الحالة البائسة التي تكتنف السكان المدنيين العراقيين الذين تأثروا بالحرب والجزاءات .

إن حرص وفدي على القيام بعمل سريع وفعال للتخفيف من وطأة بؤس المدنيين في العراق يرجع تاريخه الى عدة أشهر . وما انفكت الهند ترى أن من واجب مجلس الامن أن يعالج محنة الابرياء ، كما يعمل حاليا المجتمع الدولي بأسره ، وبالتعاون مع الاعضاء الآخرين من حركة عدم الانحياز في مجلس الامن اقترح وفدي في البداية مشروع قرار بشأن هذه المسألة لم يتمكّن المجلس من اعتماده . وفي تلك الحالة استرعى رئيس المجلس الاهتمام في بيان له الى أهمية الإغاثة الإنسانية للسكان المدنيين العراقيين .

في لجنة الجزاءات وفي المشاورات غير الرسمية ، ما انفكت الهند مرارا وتكرارا تدعو الى اتباع نهج فعال لمعالجة الحالة الإنسانية في العراق . ومما يؤسفنا أن جهودنا لم تحظ بالتأييد الاجماعي من جانب أعضاء المجلس . وهذا الشاغل الذي أوضحته حفز ولا يزال يحفز موقفنا فيما يتعلق بنظر مجلس الامن في المسألة .

ومن نافلة القول إن الامم المتحدة تدرك مدى الحاجة الى الاستجابة . أما لجنة الجزاءات بوجه الخصوص فقد أولت المشكلة جل اهتمامها . وفي الحقيقة أن لجنة الجزاءات استنبطت اجراءات للإسراع بتقديم بعض أشكال المساعدة الغوثية الى العراق .

ونتيجة لجهود بلدان عدم الانحياز ، بما فيها بلدي ، أقر المجلس بالحاجة إلى معالجة هذه المسألة بكل جدية وعلى وجه الاستعجال . وإن تحفظات وفدي الأولية على ما اعتبرناه تدابير غير كافية لمعالجة مشكلة ذات أبعاد ضخمة خففت منها إلى حد ما الطريقة الهادفة التي عملت بها لجنة الجزاءات في ظل الرئاسة المقتدرة للسفير هوهنفلنر ممثل النمسا ، باستعمال إجراءات مبسطة للتصريح بالمساعدة الإنسانية للعراق . وإن قرار المجلس ٦٨٧ (١٩٩١) اللاحق حدد ، في جملة أمور ، السياق الإنساني في ظل الظروف السائدة حينئذٍ .

إن الحالة الإنسانية في العراق لا تزال قاتمة . وآخر برهان على ذلك تقرير الأمير صدر الدين أغا خان في أعقاب البعثة المشتركة بين الوكالات الى العراق في الشهر الماضي . وبعد أن وصف المحنة الكبيرة التي حلت بالسكان المدنيين العراقيين خلص التقرير إلى أنه لا بد من تقديم إمدادات الإغاثة واسعة النطاق اللازمة للعراق ، التي تتجاوز ما يمكن أن تقدمه المساعدات الطوعية الدولية . ولهذا الغرض دعا إلى السماح للعراق باستخدام جزء من وارداته النفطية . ونحن جميعا نتفق معه حول هذه النقطة .

والقرار ٧٠٦ (١٩٩١) المتخذ توا يحاول أن يتكفل بهذه الشواغل إلى حد ما . ويؤيد وفدي فكرة استعمال المبيعات النفطية من العراق لكي يموّل ، بقدر ما ، احتياجاته النفطية . والفقرة ٢٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) جديرة بالذكر في هذا السياق . إن ذلك القرار حدد ترتيبات ما بعد الحرب للعراق ، والفقرة ٢٣ تحدد الأحكام التي يمكن أن تتيح الاستجابة للظروف الإنسانية القائمة حاليا التي يعرفها الجميع .

إن وفدي كان يفضل نهجا واضحا لا لبس فيه إزاء هذه المسألة . والطريقة الأبسط والأكثر فعالية في هذا الصدد كانت يمكن أن تتمثل في اتخاذ إجراء بمقتضى الفقرة ٢٣ . بيد أن هذا لم يكن ممكنا . وكبديل لذلك كان يتمنى وفدي لو أن القرار قد عالج الجانب الإنساني بحد ذاته . وإنني أدرك أن هناك مسائل هامة أخرى . وبوجه

خاص إن مسألة العودة الى الوطن لجميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم ينبغي حسمها على وجه السرعة . لكن بالنظر إلى الطابع الملح لتقديم الإغاثة إلى العراق ، وإدراكا لأن هذا القرار ربما هو الطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك قرر وفدي أن يوافق عليه . وآمل أن اتخاذ القرار سيؤدي فعلا إلى الوصول الفعال السريع للمساعدة الإنسانية للفئات الضعيفة من المجتمع العراقي .

إن رأي وفدي في دور الامم المتحدة في تقديم الغوث الإنساني للعراق واضح . إن الجميع - ومنهم وفدي - يتفقون على الهدف وهو أن حصائل مبيعات النفط العراقية ينبغي أن تُستخدم في أغراض محددة وأن المواد الغذائية وغيرها من الواردات ينبغي أن توزع توزيعا منصفا في جميع أنحاء العراق وعلى جميع قطاعات السكان المدنيين العراقيين . ويعتقد وفدي اعتقادا جازما بأن هذا يمكن التماسه بوسائل تتفق مع الميثاق لا سيما المبدأ البالغ الاهمية المتمثل في عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان وبأكثر الاشكال الممكنة عملية وبساطة . ومما يتسم بأهمية جوهرية في أية ممارسة من هذا النوع موافقة البلد المعني . إن عدم وجود موافقة أو عدم وجود طلب محدد ينطوي على هذه الموافقة ، لن يؤدي إلاّ إلى إحباط هذا الجهد . ويرى وفدي أنه من الاهمية بمكان ألاّ تنال التدابير المتخذة من سيادة العراق وألاّ تقوضها . والامير صدر الدين أغا خان نفسه لاحظ في تقريره ، في سياق التوزيع المنصف ، أن هناك في العراق حاليا نظاما فعالا لتوزيع الاغذية . كما أشار الامير إلى استعداد الحكومة العراقية لقبول آليات ملائمة لرصد واردات النفط واستخدامها . وتقرير الامير صدر الدين قدم في الواقع اقتراحات مفيدة بصدد نظام للرصد يمكن أن تأخذ به الامم المتحدة لتطوير وتعزيز ترتيبات الرصد الحالية في سياق الوجود الإنساني للامم المتحدة في العراق . ولذا فإنه من الواضح أن الاهداف الإنسانية المنشودة يمكن تحقيقها بترتيبات فعالة وبسيطة للرصد والإبلاغ المستمرين تقترن بأحكام للاستعراض الدوري وحسب الضرورة . وأيٌّ من هذه الترتيبات لا يستدعي من الامم المتحدة آلية واسعة للإدارة أو التنظيم . إن وجود الامم المتحدة المفروض - إذا جاز

لي أن أقول هذا - على العراق من شأنه أن يكون تطفليا ومرهقا ومكلفا . وستنشأ مشاكل بشأن الخبرة الفنية للامم المتحدة لتوفير الموظفين بالنسبة لهذه العملية الواسعة النطاق .

ويرى وفدي أن الاحكام الواردة في القرار لا تستدعي ترتيبات وصائية من النوع الذي قد يؤدي إلى التدخل في الشؤون الداخلية للعراق . والامين العام قد طُلب منه أن يقدم توصياته المدروسة في هذا الموضوع في غضون عشرين يوما ولا بد أنه سيأخذ هذه النقاط في الاعتبار .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، وإدراكا لشواغلنا كما حاولت شرحها ، صوّتنا لصالح القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أودُّ أن أهنئ سفير الهند باسم مجلس الامن في مناسبة الذكرى السنوية للاستقلال الوطني للهند اليوم . وأشكره على عباراته الرقيقة .

السيد فلورين (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسر وفد رومانيا أن يهنئكم ، سيدي ، بمناسبة تبوئكم رئاسة المجلس عن شهر آب/أغسطس . وكما أثبتموه خلال هذين الاسبوعين ، فإننا واثقون من أن جهودكم ستتوّج بالنجاح لفائدة مجلسنا .

وأود أن أهنئ السفير الاركون دي كيسادا ممثل كوبا على الطريقة الفعالة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر تموز/يوليه .

اتخذ المجلس توا ثلاثة قرارات تتعلق بالحالة بين العراق والكويت ، وتتناول أهم جوانب المسألة . والقرار الاول يحدِّد الحد الاقصى من قيمة صادرات النفط العراقية التي يتعين على العراق دفعها لصندوق التعويضات المنشأ بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . والقرار الثاني يتعلق بخطة الرصد المستمر والتحقق المستمر من امتثال العراق لعدد من الالتزامات بموجب الاجزاء ذات الصلة من الفرع جيم من القرار

٦٨٧ (١٩٩١) . والقرار الثالث يأذن ، في ظروف خاصة ، باستيراد البترول والمنتجات البترولية العراقية في غضون فترة مدتها ستة أشهر .

ونحن نعتبر هذه القرارات عنصرا هاما في المساعدة على تطبيع الحالة في الخليج . وسيبدأ تعويض الكويت ، التي عانت الكثير خلال ستة أشهر من احتلالها ، والبلدان الاخرى والافراد الآخرين المضارين . إن حالة السكان المدنيين العراقيين بجميع قطاعاتهم سوف تتحسن . ونحن نفهم أن أحكام القرار ٧٠٦ (١٩٩١) المتخذ توا استثنائية وأن المجلس كان مضطرا إلى الرد بهذا الاسلوب في ضوء ممارسات وسياسات الحكومة العراقية . وأود أن أؤكد أن الاسلوب الذي ستنفذ به هذه القرارات سيكون محكا للسلطات العراقية وسيضع الاسس لنهج أكثر إيجابية يتخذه المجلس إزاء طلبات العراق المستقبلة لتخفيف العقوبات . وبهذه الروح ، صوّت الوفد الروماني مؤيدا جميع المشاريع الثلاثة . ولهذا السبب نناشد رسميا الحكومة العراقية أن تفي بالتزاماتها الدولية وأن تعمل بحسن نية لتنفيذ أحكام القرارات المتخذة توا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل رومانيا على كلماته الرقيقة التي وجهها الي .

والآن سأدلي ببيان بوصفي ممثلا لإكوادور . أضم صوتي الى كل كلمات الشكر التي وجهت هنا اليوم الى السفير الاركون دي كيسادا على الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي ، وأنا في واقع الامر أكرر ما قلته قبل اجتماع ٨ آب/أغسطس .

ولقد صوتت إكوادور لصالح مشاريع القرارات الثلاثة التي اعتمدها المجلس منذ قليل . وبالنسبة لمشروع القرار ٧٠٥ (١٩٩١) صوتنا بهذه الطريقة لأن هذا القرار يتضمن توصية قدمها الامين العام حول النسبة المئوية التي سوف تقدم من مبيعات العراق البترولية لصندوق التعويضات . وتؤيد إكوادور الاسباب التي قدمها الامين العام في تقريره الذي تضمن هذه التوصية .

وفيما يتعلق بالقرار ٧٠٦ (١٩٩١) كانت إكوادور تعلن دائما المبدأ القائل بأن الحاجات الانسانية لشعب العراق تستحق النظر على نحو عاجل . ولقد شاركنا في تبني مشروع قرار لهذه الغاية ودعونا دائما في المجلس وفي اللجنة المنصوص عليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) الى أن المجلس ينبغي أن يستجيب للاحتياجات الانسانية للشعب العراقي . وستسهم الاجراءات الواردة في القرار ٧٠٦ (١٩٩١) بغير شك في التخفيف من المعاناة والوفاء بالحاجات الاساسية للسكان المدنيين في العراق .

ومع ذلك ، فإن إكوادور قد عبرت من قبل عن شكها في حكمة النظر في الحالة الانسانية في العراق وفقا للفصل السابع من الميثاق وفي إطار موضوعات عديدة أخرى تتصل بالتزامات عراقية لابد من أدائها تماما ولكن لا علاقة لها بالحالة الانسانية . وفضلا عن ذلك ، تعتبر إكوادور أن عملية الإشراف والمراقبة من جانب الامم المتحدة لا ينبغي أن تجعل الامم المتحدة تدخل في إجراءات تتناقض والاحترام الدائم لمبادئ الميثاق وبخاصة الفقرتان ١ و ٢ من المادة الثانية .

وبالنسبة للقرارات ٧٠٧ (١٩٩١) تعتبر إكوادور أنه في ضوء التجارب الاخيرة فإن اعتماده كان له ما يبرره تماما .

(الرئيس)

والآن ساعود الى دوري كرئيس للمجلس .

بهذا يكون مجلس الامن قد اختتم المرحلة الحالية من النظر في البند المدرج على جدول أعماله . وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد النظر مع ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥